

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

السياسة الخارجية التركية تجاه دول الثورات العربية
(2007-2014م)

إعداد

محمد عبد المقصود الخطيب

إشراف

الاستاذ الدكتور علي عواد الشرعة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

جامعة آل البيت

2015

السياسة الخارجية التركية تجاه دول الثورات العربية
(2007 - 2014م)

إعداد

محمد عبد المقصود محمد الخطيب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة آل البيت.

وافق عليها

د. علي عواد الشرعة.....، مشرفاً رئيساً

جامعة آل البيت

د. صايل فلاح السرحان..... عضواً

جامعة آل البيت

د. محمد عوض الهزيمة..... عضواً

جامعة آل البيت

د. جمال عبد الكريم الشلبي..... عضواً من الخارج

الجامعة الهاشمية

ب

الإهداء

إلى كل من شجعني في إنجاز ومواصلة هذا الجهد العلمي المتواضع.

إلى الوالدة والوالد ،،

إلى إخواني وأخواتي،،

وإلى كل من وقف بجانبني وساعدني في اتمام رسالتي هذه،،،

الباحث

الشكر والتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي أمدني بالإيمان و الثقة و الصبر لإتمام هذه
الدّراسة.

كما أشكر جامعة آل البيت ممثلة بكلية الدراسات العليا، لما قدموه ويقدمونه من
علم لرفعة البشرية.

كما وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور (علي عواد الشرعة) الذي اشرف على
هذه الدّراسة ونفعتني بعلمها، كما أشكر الكادر التدريسي في جامعة آل البيت، على ما
يقدمونه لخدمة العلم والبحث العلمي.

والشكر موصول بطبيعته إلى أعضاء لجنة المناقشة، لما سيقدمونه من ملاحظات
سديدة ستثري هذه الدّراسة، وكذلك الشكر إلى المكتبات التي قدمت بالاستفادة منها لأجل
الحصول على المعرفة والفائدة .

والله ولي التوفيق،،،

الباحث

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	فهرس المحتويات
ي	لخص الدّراسة باللغة العربية
ك	لخص الدّراسة باللغة الإنجليزية
الإطار العام للدراسة	
2	ولاً : المقدمة
4	ثانياً : أهداف الدراسة
5	ثالثاً : أهمية الدراسة
7	إبعاً : مشكلة الدراسة وتساؤلاتها
7	خامساً : فرضية الدراسة
7	سادساً : متغيرات الدراسة
8	سابعاً : المفاهيم الأساسية في الدراسة
9	ثامناً : حدود الدراسة
10	تاسعاً : المنهج العلمي المستخدم في هذه الدراسة

الصفحة	الموضوع
12	الدراسات السابقة
الفصل الأول	
دور حزب العدالة والتنمية في توجيه السياسة الخارجية التركية	
20	المبحث الأول: ظهور حزب العدالة والتنمية
21	المطلب الأول : حزب العدالة والتنمية والشأن الداخلي
22	المطلب الثاني: استراتيجية حزب العدالة والتنمية
23	المطلب الثالث : تكتيك حزب العدالة والتنمية في التعامل مع المجموعات الأخرى
24	المطلب الرابع : تطلعات حزب العدالة والتنمية
25	المطلب الخامس: مدى تأثير المجتمع التركي بطروحات الحزب
26	المبحث الثاني: حزب العدالة والتنمية والسياسة الخارجية
28	المطلب الأول: حزب العدالة والتنمية والتحديات الخارجية
30	المطلب الثاني : محاولة الانقلاب على حزب العدالة والتنمية
32	المطلب الثالث : سياسات حزب العدالة والتنمية ومبادئها

34	المطلب الرابع : تركيا والدول الأقل نمواً
36	المطلب الخامس: وكالة التنمية والتعاون التركي(تيكا):
39	المطلب السادس : رؤية تركيا لتنمية البلدان الأقل نمواً
42	المطلب السابع : إطار المتكامل المتعزز
الفصل الثاني	
تباينات السياسة الخارجية التركية فيما يخص دول الربيع العربي	
45	المبحث الأول: الموقف التركي المتناقض من ثورات الربيع العربي
47	المبحث الثاني: توجهات سياسة أنقرة بعد اندلاع الثورات العربية
49	المبحث الثالث: سياسة تركيا الخارجية والسيناريو الإقليمي بعد 30 يونيو 2013م
52	المبحث الرابع: استكشاف مسار السياسة الخارجية التركية فيما يخص دول الربيع العربي
الفصل الثالث	
السيناريوهات الأساسية للدور الإقليمي التركي في ظل واقع الربيع العربي	
56	المبحث الأول: العوامل المحفزة للدور التركي
56	المطلب الأول : العوامل النابعة من البيئة الدولية:

الصفحة	الموضوع
59	المطلب الثاني : العوامل النابعة من البيئة الإقليمية
67	المبحث الثاني: أسس ومحددات الموقف التركي من الربيع العربي
67	المطلب الأول : مرحلة التحرك المرتهن والمسمى أحادي الجانب
68	المطلب الثاني : مترددة في المشاركة
68	المطلب الثالث : السياسة الوقائية
69	المطلب الرابع : مرحلة العودة للمتابعة بالكثير من الحذر
78	المبحث الثالث: تداعيات الربيع العربي على تركيا
78	المطلب الأول : من الناحية السياسية
79	المطلب الثاني : من الناحية الاقتصادية
81	المطلب الثالث : من الناحية الأمنية
84	المبحث الرابع : تقييم الدور التركي في الشرق الأوسط في ضوء الربيع العربي
88	المبحث الخامس: مستقبل سيناريوهات الدور التركي في أعقاب الربيع العربي
88	المطلب الأول: الدور التركي المتنامي

الصفحة	الموضوع
89	المطلب الثاني : عزل (أنكفاء) الدور التركي
90	المطلب الثالث: دور محدود في تركيا
الفصل الرابع	
استراتيجيات وتوجهات السياسة التركية نحو دول الربيع العربي	
95	المبحث الأول: واقع وتوجهات السياسة التركية نحو سوريا
102	المبحث الثاني: واقع وتوجهات السياسة التركية نحو مصر
105	المبحث الثالث: واقع وتوجهات السياسة التركية نحو ليبيا
110	المبحث الرابع: واقع وتوجهات السياسة التركية نحو التونسية
113	المبحث الخامس: واقع وتوجهات السياسة التركية نحو اليمن
115	الخاتمة (النتائج والتوصيات)
116	النتائج
118	توصيات الدراسة
119	قائمة المصادر والمراجع

الملخص

السياسة الخارجية التركية تجاه دول الثورات العربية (2014/2007م)

عداد الطالب: محمد عبد المقصود محمد الخطيب

إشراف الدكتور : علي عواد الشرعة

هدفت الدراسة إلى التعرف على "السياسة الخارجية التركية تجاه دول الثورات العربية (2014/2007م)"، ولأجل ذلك قام الباحث باستخدام منهج صنع القرار لأجل تحقيق ذلك، هذا وخلصت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية التركية تقوم على أساس حماية أمنها القومي بالدرجة الأولى، وهذا لا يمنع من أن تقوم بكل ما يلزم لأجل تحقيق أهداف ومصالح دول أخرى، ما دام الأمر لا يهدد أمنها القومي، كما لا يخفى بأن السياسة التركية تقوم ببناء علاقاتها بناء على مصالحها القومية، كما أن الدور التركي يستند بشكل أساسي على نظرية "العمق الاستراتيجي"، إذ ترى تركيا بأن موقعها الاستراتيجي يؤهلها لكي تقوم بتحركات إيجابية، وذلك لأجل المحافظة على الأمن وكذلك تحقيق مصالحها.

كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أبرزها :

1- ضرورة استفادة دول الثورات العربية بالتجربة الديمقراطية التركية، إذ أنها قامت بقطع أشواط كبيرة فيما يخص الديمقراطية، إذ أن دول الربيع العربي بحاجة إلى تنمية الديمقراطية، والابتعاد عن الدكتاتورية.

2- ضرورة قيام الدولة التركية بمد يد العون لدول الثورات العربية فيما يخص التنسيق والمتابعة لتجذير أسس السلام والأمن من خلال علاقاتها مع دول صانعة القرار.

***Turkys Foreign Policy Toward The States of Arab
Revolts(2007/2014)***

**Researcher : Mohammed Abdel-Maksoud, Mohammed AL-
Khatib**

Supervisor : Dr. Ali AL-Sheraa

The study aimed to identify the " **Turkys Foreign Policy Toward The States of Arab Revolts(2007/2014)**," and for that, the researcher using the method of decision-making in order to achieve this, this study concluded that Turkish foreign policy is based on the protection of national security first and foremost, and this It does not mean that you are all that is necessary for achieving the goals and interests of other countries, as long as it does not threaten national security, as is obvious that the Turkish policy is building relations based on national interests, and the role of Turkey is based primarily on the "strategic depth" theory as Turkey believes that its strategic location in order to position the positive moves, in order to maintain security as well as their interests.

The study also recommended for a series of recommendations was notably:

1. The need to take advantage of the Arab revolutions countries experience Turkish democracy, as it has cut off large runs with regard to democracy, as the Arab Spring countries need the development of democracy, and stay away from dictatorship.
2. the need for the Turkish state extended a helping hand to countries of the Arab revolutions in terms of coordination and follow-up of rooting the foundations of peace and security through its relations with the countries of the decision maker.

الإطار العام للدراسة

الإطار العام للدراسة

أولاً : المقدمة:

تسعى الحكومة التركية بقيادة رئيس الدولة السيد رجب طيب أردوغان إلى تقوية علاقات تركيا السياسية والاقتصادية بالدول العربية، إذ كان رئيس الوزراء أردوغان في كل زيارته لأي دولة يأخذ معه وفد من السياسيين، ووفد من رجال الأعمال فيقوم بإجراء بروتوكولات سياسية وفي نفس الوقت يجري بروتوكولات اقتصادية، لهذا اتجه الأترك نحو العالم العربي خصوصاً من بدايات 2005 م، حتى أصبحت تركيا من كبار الدول التي لها دور في الإصلاح.

وفي الوقت الذي اجتاحت فيه الثورات الدول العربية منذ بدايات عام 2011م ، وكان هناك العديد من التساؤلات حول مستقبل المنطقة العربية وأدوار الفاعلين فيها. وهنا تزداد التساؤلات حول كيفية تعامل تركيا مع هذه التغيرات والتأثيرات المتوقعة لها حيث شهدت السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام التركي في منطقة الشرق الأوسط لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة للمرة الثانية على التوالي عام 2007م- وذلك عقب ما أبداه من انجازات بالغة الأهمية خلال فترة توليه للسلطة للمرة الأولى في تشرين الثاني عام 2002م- وما تبع ذلك من حرص قيادات الحكومة الجديدة على تأكيد تبنيهم لرؤية مستقلة نوعياً لسياسة تركيا وعزز هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه الفترة وخاصة في أبعادها الاقتصادية حيث نجحت في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصاديات الإقليم (والسادسة عشر على المستوى العالمي)، من حيث الناتج

المحلي الإجمالي (ملاوي، 2013). وصاحب ذلك حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة، هذا واتبعت تركيا في استراتيجياتها منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم سياسة القوة الناعمة وبدأت التمدد شرقاً وجنوباً وتمكنت من إبرام اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول العربية خاصة مع سوريا ولبنان والعراق ودول الخليج ومصر. (صنيتان، 2012)

لذلك يمكن القول بأن وصول حزب العدالة والتنمية شكل نقطة بروز مفصلية في السياسة التركية ولكن هذا لا ينفي حقيقة أن السياسة التركية في المنطقة العربية قد مرت بلحظات تردد وارتباك شديدة حيال الثورات العربية وخاصة عند امتدادها إلى ليبيا إذ لم يتخذ المسؤولون الأتراك موقفاً واضحاً من الثورة الليبية بل عارضوا أي تدخل خارجي ضد نظام القذافي، ولكنهم اضطروا وتحت الضغوط الدولية إلى تغيير موقفهم والانسجام مع موقف الإدارة الأمريكية والدول الغربية. (ملاوي، 2013).

هذا ويستند الدور التركي إلى نظرية "العمق الاستراتيجي" التي تعتبر أن موقع تركيا وتاريخها يجعلانها مستعدة إلى التحرك الإيجابي في كافة الاتجاهات وخصوصاً جوارها الجغرافي للحفاظ على أمنها وتحقيق مصالحها لذلك ارتؤوا أن ينهوا القطيعة التركية لمنطقة الشرق الأوسط وقضاياها التي استمرت عقوداً طويلة وكانت تعيش تركيا خلالها حالة من الإنطواء والعزلة داخل " هضبة الأناضول" ، وتتصرف كدولة هامشية أو طرفية في منظومة المعسكر الغربي وحلف شمال الأطلسي. (صنيتان، 2012)

هذا ومما لا شك فيه أن موجة التغيرات والتحويلات العربية المتسارعة فاجأت العالم بأسره ومعه القادة الأتراك الذين كانوا يفضلون انتقالاً هادئاً للسلطة في البلدان العربية وبشكل لا يؤثر في الدور الإقليمي التركي الذي عرف تنامياً متواتراً في السنوات القليلة الماضية في المنطقة العربية.

وبات الدور التركي يؤثر في دول الثورات العربية أكثر من أي وقت، إذ يرى بأن الشعب هو من يملك الخيار الأوحده في اختياره لقائده. (مكاوي، 2013).

وفي ظل تلك الظروف الصعبة التي تعاني منها دول الثورات العربية تبرز أهمية السياسة الخارجية التركية تجاه دول الثورات العربية (2007-2014م).

ثانياً : أهداف الدراسة:

تتمركز أهداف الدراسة من خلال النقاط الآتية:

- 1- التعرف على السياسة الخارجية التركية تجاه دول الثورات العربية.
- 2- استعراض دور العلاقات التركية مع الدول التي قامت بها دول الثورات العربية.
- 3- تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه تركيا في الأحداث الجارية ومدى تأثيرها بها.
- 4- توضيح دور المتغيرات الإقليمية والمتغيرات السياسية في تطور العلاقات بين تركيا ودول الثورات العربية.

1. الهدف من هذه الدراسة القيام بدراسة تحليلية حول السياسة الخارجية التركية تجاه دول الثورات العربية (2007-2014م).

2. تأتي هذه الدراسة إسهاماً في التعرف على السياسة الخارجية التركية تجاه دول الثورات العربية (2007-2014م)؛ لما تتطلبه من تغطية بحثية تبلورها وتضع مشكلاتها أمام متخذي القرار ليسهل بعد ذلك تأطيرها بما يناسب الأهمية التي باتت تلعبها في حياتنا.

3. الإلمام بالدراسات السابقة المتعلقة بالدراسة، وطرح ما بها من نقاط لم توف حقه في محاولة لاستكمالها.

4. اقتراحات وحلول متواضعة للسياسة ومتخذي القرار، من خلال إثراء الدراسة الحالية بما تقتضيه مواضيع متعلقة بالسياسة الخارجية التركية تجاه دول الثورات العربية (2007-2014م).

ثالثاً : أهمية الدراسة:

بعد أن خرجت تركيا من عزلتها وبدأت بالتحرك كدولة فاعلة إقليمياً جراً وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة فقد سعت تركيا بقوة لأن يكون لها كبير الأثر فيما يخص الثورات العربية والتكيف مع المستجدات التي تحدث في دول الربيع العربي حفظاً منها لأمنها القومي وجلباً وتحقيقاً لمصالحها وتنفيذاً لسياساتها. ويمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى الأهمية النظرية والعلمية، يمكن إيجازها على النحو الآتي:

1- الأهمية العلمية (النظرية):

تتجسد أهمية الدراسة من خلال التعريف بالعلاقة ما بين السياسة الخارجية للقوى الإقليمية والاستقرار في دول الثورات العربية، إذ أنه على ما يبدو فإن الدول الخارجية للقوى الإقليمية لها كبير الأثر في ترسيخ الاستقرار، كما تبرز أهمية الدراسة من خلال تبين العلاقة ما بين السياسة الخارجية للقوى الإقليمية وتأثرها بالثورات، إذ إن الاستقرار في دول الشرق الأوسط وبالأخص دول الثورات العربية يؤثر على الاستقرار العالمي، لذا فإنه يلاحظ بأن الدول الإقليمية لم تؤل جهلاً في محاولة وضع حلول ناجعة، والتأثير على أطراف الصراع لإيجاد شيء مشترك ما بين الأطراف المتصارعة والبدء منه. كما تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال التعرف على السياسة الخارجية للقوى الإقليمية والعلاقة بين القوى الناعمة والاستقرار الإقليمي؛ فالسياسة الناعمة لها دور بارز في التأثير على الأطراف المتصارعة في بلدان الثورات العربية.

2- الأهمية العلمية:

تبرز أهمية الدراسة العملية في كونها تتناول الآثار والجوانب الواقعة للسياسة الخارجية التركية على دول الثورات العربية خلال الفترة الزمنية للدراسة، إذ أن تركيا أظهرت ومنذ تولي حزب العدالة والتنمية قوة مركزية في المنطقة ولها الكثير من العلاقات والأهداف ولا سيما المصالح والأهداف الاستراتيجية وتمتاز بطابع ديني يقربها إلى أكبر حد من مجتمعات الدول العربية أكثر بكثير من أي دولة أخرى.

رابعاً : مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

تتمحور مشكلة الدراسة الأساسية في التعرف على السياسة الخارجية التركية نحو دول الثورات العربية، ويمكن استعراض هذه المشكلة البحثية من خلال الإجابة عن السؤال الرئيسي ألا وهو (ما مدى تأثير حزب العدالة والتنمية في التأثير في دول ثورات الربيع العربي؟).

ويتفرع عن هذا السؤال (ثلاث) أسئلة فرعية، ألا وهي:

1- ما هي السيناريوهات الأساسية للدور الإقليمي التركي في ظل واقع الثورات العربية؟

2- ما هي التباينات في السياسة الخارجية التركية فيما يخص دول واقع الثورات العربية؟

3- ما هي الاستراتيجيات والتوجهات السياسية الخارجية التركية نحو دول واقع الثورات العربية؟

خامساً : فرضية الدراسة:

تستند الدراسة إلى فرضية أساسية تتمثل في أن " هناك علاقة ارتباطية بين ثورات الربيع العربي وتوجهات السياسة الخارجية التركية " .

سادساً : متغيرات الدراسة:

تحدد متغيرات الدراسة في الآتي:

أ- المتغير المستقل: توجهات السياسة الخارجية التركية.

ب- المتغير التابع : الثورات العربية.

سابعاً : المفاهيم الأساسية في الدراسة:

السياسة الخارجية: تعرف بأنها " سلوكيات الدولة اتجاه محيطها الخارجي، وقد تأخذ هذه السلوكيات أشكالاً مختلفة موجهة نحو دول أخرى، أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية، وحركات التحرر، أو نحو قضية معينة وهي تمثل بشكل عام سلوكية الدول اتجاه محيطها الخارجي، ويمكن تعريفها بأنها هي قرارات وأفعال ونشاطات تمارسها الدول خارجياً بعد صنعها وتصنع داخلياً وهي بمثابة الأم التي تشكل العلاقات الدولية (حتي، 1985، 157).

وتعرف إجرائياً بأنها مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل البلد مع البلدان الأخرى في العالم.

الثورات العربية: وهو يمثل حراك احتجاجي وكذلك اجتماعي سواء أكان سلمي أو مدني والذي يهدف إلى تغيير النظم السياسية والتي أساسها التسلط والاستبداد، ويشارع فيها جماعات واسعة من الشعوب . (كوش، 2012، 19)

وتعرف إجرائياً بأنها مجموعة من الحركات الاحتجاجية بهدف تحسين الواقع وكذلك التخلص من أنظمة الظلم والاستبداد .

ثامناً : حدود الدراسة:

تنقسم حدود الدراسة إلى الآتي:

أ-الحدود الزمنية:

1- 2007 م: وهي فترة تولي حزب العدالة والتنمية لفترة حكمه الثانية بعدما قدم من نجاح باهر للدولة التركية وهي فترة زمنية مهمة حيث برز التعاون التركي /العربي على النواح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية.

2- 2014 م : وهي نهاية الفترة الزمنية ولما شهدته هذه الفترة من تغير حاد في العلاقات التركية مع بعض الأنظمة العربية مثل سوريا حيث أن العلاقات وصلت حد الصفرية لما شهدته الوضع السوري من توتر حاد وغير ثابتاً ومتوقع.

ب-الحدود المكانية: تتمثل في (الدول العربية التي قامت بها الثورات (سوريا، ليبيا، مصر، تونس، اليمن).

تاسعاً : المنهج العلمي المستخدم في هذه الدراسة:

المنهج العلمي المستخدم في هذه الدراسة هو :

منهج صنع القرار :

أ-تعريف المنهج: هو المنهج الذي يركز على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية، ويساعد على تحديد كيف تعمل الدولة وصناع القرار حيال موقف دول يمعنو بحثاً للكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية معاً للمؤثرات التي تأتيها وتتعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره.

ب-صاحب المنهج: ريتشارد سنايدر/جراهام اليسون.

ج-مقومات المنهج :

1- البيئة الداخلية (الإطار الداخلي): وتشمل البيئة الإنسانية وغير الإنسانية والمجتمع والسكان ومساحة البلد وموارده والموقع الجغرافي ونظام القيم والتجانس بين السكان والثقافات العامة والهوية الوطنية والمعتقدات والمشاعر والأحاسيس وسلوك المجتمع.

2- البيئة الخارجية (الإطار الخارجي): ويشمل العوامل خارج الحدود من أفعال وردود الأفعال للدول الأخرى والمحيط الجغرافي، ومن الدول والمجتمعات والثقافات والأعراق والعوامل الاقتصادية.

3- البيئة الاجتماعية والسلوكية: وتشمل توجهات نظام القيم في المجتمع/سمات التنظيمات الاجتماعية/صناعة وتكوين الرأي العام.

4- عملية صنع القرار وتشمل تدفق المعلومات الواضحة والدقيقة لصانع القرار .

د-كيفية توظيف المنهج : يمكن توظيف هذا المنهج كونه يقدم تفسير لبعض التطورات بالظواهر السياسية الخارجية وتحديد موقف صانع القرار وبيان مدى تأثير البيئة الداخلية والخارجية والسلوكية والقوى الاجتماعية على صناعة القرار وتأثير نظام القيم العامة للمجتمع عليها وتوضيح مستوى التفاعلات المترابطة والمتداخلة على المستوى الحكومي وغير الحكومي أو المجتمعي ليتمكن صانع القرار (اللاعب) من اتخاذ القرار الصائب والصحيح من خلال تدفق المعلومات الواضحة لتحديد الوسائل ليتم تحقيق الأهداف والموقف المناسب ليكون نتائج ومردودا إيجابيا للقرار. (عبد القادر، 2013)

كما يفترض النموذج العقلاني قدرة صانع القرار على تحديد المشكلة بوضوح، وكذلك عدم وجود تنازع في الأهداف، ويتعرف على جميع الخيارات، ولديه تنظيم واضح فيما يخص لتفضيلات، وتمثل هذه التفضيلات بأنها غير متبدلة وكذلك غير متقطعة، كما أنه غير محكوم بقيود ملزمة وشديدة، فيما يخص التوقيت وكذلك الكلفة، كذلك يتمثل اختياره النهائي في أن المولد للزيادة فيما يخص المردود الاقتصادي. (عبد القادر، 2013)

كيفية توظيف المنهج :

ويمكن توظيف هذا المنهج كونه يقدم تفسير لبعض التطورات للظواهر الخارجية، وتحديد موقف صانع القرار، وبيان مدى تأثير البيئة الداخلية والخارجية والسلوكية والقوى الاجتماعية على صناعة القرار، وتأثير نظام القيم العامة عليها، وتوضيح مستوى

التفاعلات المترابطة والمتداخلة على المستوى الحكومي وغير الحكومي أو المجتمعي،
ليتمكن صانع القرار من اتخاذ القرار السليم والصحيح من خلال تدفق معلومات واضحة
لتحديد الوسائل والأدوات والاساليب والشروط ليتم تحقيق الأهداف والموقف المناسب،
لتكون نتائجه ومردوده الإيجابي لصانع القرار.

الدراسات السابقة (ذات الصلة):

لم يتم العثور على دراسات متعلقة بموضوع الدراسة بشكل مباشر، إلا أنه هناك دراسات متعلقة بموضوع الدراسة؛ ويمكن عرضها على النحو الآتي، هذا وقام الباحث بترتيبها ترتيباً تنازلياً على النحو الآتي :

الدراسات العربية :

دراسة (تشاندار، 2013م) بعنوان " السياسة التركية" صفر المشاكل مع الجوار" و " لا جوار من دول مشاكل " ، ويعرض تشاندار مجموعة من المواقف والتحليلات لكتاب وسياسيين غربيين متابعين ومهتمين بما يجري في تركيا ليخلص إلى أن " الخيار الذي اتخذته تركيا في التعامل مع التطورات السورية هو نذير " انهيار سياسة صفر مشاكل إلا أنه ينطوي أيضاً على شيء من الحكمة كونه يشكل استثماراً كبيراً في مستقبل المنطقة فواقع الحال هو ان سياسة " صفر مشاكل مع الجوار" ما كانت لتستمر مع تبديل الوضع القائم الذي نشأ بعد الحرب الباردة وبعد حرب العراق" وإلى أن " سياسة صفر مشاكل مع الجوار" لم تكن أكثر من مجرد شعار رنان لدخول تركيا من جديد إلى المنطقة، من أجل إعادة إحياء العثمانية الجديدة بشكل من الأشكال " .

دراسة(القدرة، 2013م) ، بعنوان " تطور العلاقات السياسية التركية/السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2007-2012م " ، وخلصت الدراسة إلى أن تركيا تسعى للعب دور إقليمي في المنطقة عبر البوابة السورية من خلال تأييد المعارضة

السورية ضد النظام القائم بغية تأكيد دورها ومكانتها في رسم معالم المنطقة في مرحلة ما بعد الرئيس بشار الأسد.

دراسة (نوفل، 2012م) بعنوان "تركيا في العالم العربي: الإطار المفاهيمي لإعادة توجيه السياسة التركية" تتبع المقالة بنظرة تاريخية تغير السياستين الداخلية والخارجية التركية وإعادة موضعة تركيا لنفسها في المنطقة كما تقدم إطاراً مفهوماً لإدراك هذا التغير وتناقش مقولة "العثمانية الجديدة"، ويقدم الكاتب مؤشرات إلى تغير السياسة الخارجية التركية بما فيها تغير علاقة تركيا بإسرائيل ويلخص ثلاثة اتجاهات في استقبال المجتمعات المدنية والمتقنين العرب لهذا التغير التركي. وتعالج المقالة أخيراً تأثير الثورات العربية في أسس السياسة التركية الجديدة وما تفرضه من تحديات على سياسة "تصنيف المشاكل" التي اعتمدها السياسة التركية مع الأنظمة المجاورة لها سابقاً.

دراسة (الوحش، 2012) بعنوان "الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط 1990-2010م"، وخلصت هذه الدراسة إلى وجود تحول في السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط في الفترتين 1990-2010م، في معظم القضايا الإقليمية لعل أبرزها التوترات التي حصلت في العلاقات التركية-الإسرائيلية بعد تولي حزب العدالة والتنمية، وقابله تقارب في العلاقات التركية/العربية، كما بينت الدراسة أن عجز تركيا عن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي جعلها تتجه أكثر نحو توطيد علاقاتها بدول الشرق الأوسط.

دراسة (التميمي، 2011) بعنوان "التحرك التركي في زمن الربيع العربي" الدوافع والدلالات، يمكن القول بأن السياسة الخارجية التركية حالياً تسير وفق توازنات

دقيقة ومحسوبة تضمن لها نجاح سياساتها الخارجية بما يخدم أهدافها ويحقق مصالحها القومية وفي نفس الوقت العمل على إعادة تموضع تركيا في إطار جغرافي أوسع في العالمين العربي والإسلامي وبما يخدم مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية سواء على المدى البعيد أو القريب.

دراسة (السعدي، 2010) بعنوان " الإسلام السياسي : حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي" ، هدفت الدراسة إلى بيان دور حزب العدالة والتنمية في تركيا بالقيام بالتغيير السياسي ، وقامت الدراسة على فرضية رئيسية ألا وهي أن حزب العدالة والتنمية له القدرة على التغيير أكثر من الأحزاب العلمانية الأخرى نظراً لاتباعه مرونة سياسية في طرح أفكاره، إذ لم تتعارض مع العلمانية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

دراسة (السعدي، 2009)، بعنوان "سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية/العربية" ، عرفت السياسة الخارجية التركية تحولات أساسية عقب وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002م، بتركيا من خلال ما عُرف بسياسة " تعدد البعد " هندسها ووضع معالمها وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو تتمحور حول سياسة خارجية متعددة الأبعاد وتصفير المشكلات مع دول الجوار تطور دبلوماسي معتبر الهدف منها إعادة صياغة دور تركيا في المنطقة باعتبارها دولة محورية مركزية فاعلة إقليمياً ودولياً من خلال ما تمتلكه من مصادر للقوة الرخوة والقوة السياسية والاقتصادية. وقد انعكست هذه السياسة إيجاباً مع العالم العربي عموماً من خلال

عملية الانفتاح والتعاون التجاري خاصة مع مصر، الأردن، لبنان، سوريا، فلسطين، بعض دول الخليج دول المغرب العربي.

ما هو الفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة؟

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تتناول هذه الدراسة السياسة الخارجية التركية تجاه الثورات العربية خلال فترة تاريخية حديثة منذ تولي حزب العدالة والتنمية لفترة ولايته الثانية عام 2007م، إلى نهاية الفترة البحثية 2014م، وهي فترة تشهد تحولات جلية وواضحة في حالة السياسة الخارجية التركية وتبدل وتقلب في علاقاتها بجاراتها من دول الربيع العربي أو الدول المؤثرة على الصعيد الإقليمي ضمن حدود الدراسة المكانية إيجاباً أو سلباً كما وأن الفترة الزمنية للدراسة تحتوي الكثير من الأحداث والوقائع ، هذا وتأخذ الدراسة أشكال التحول في السياسة الخارجية التركية بشيء من التفصيل تجاه ما يحصل من تغيير في دول الثورات العربية.

الفصل الأول

دور حزب العدالة والتنمية في توجيه السياسة الخارجية التركية

الفصل الأول

دور حزب العدالة والتنمية في توجيه السياسة الخارجية التركية

مقدمة:

بعد حل حزب الفضيلة برئاسة نجم الدين أريكان عام 2001م أصبح النواب التابعون

له نواباً مستقلين، وقد انقسموا إلى قسمين هما :

- حزب السعادة: الذي يعد امتداداً لحزب الفضيلة ووارثاً له وقد انضم إلى هذا

الحزب (48) نائباً من نواب حزب الفضيلة المنحل وقد سمي (رجائي كوتان)

رئيساً لحزب السعادة.

- حزب العدالة والتنمية: انضم إلى هذا الحزب (51) نائباً من النواب من حزب

الفضيلة المنحل.

وقد أجريت انتخابات داخل حزب العدالة والتنمية فاز فيها السيد (رجب طيب أردوغان)

بمنصب الأمين العام وأصبح (بولند ارنييتش) رئيساً للكتلة البرلمانية للحزب، وفي

2002/11/3 جرت الانتخابات البرلمانية في تركيا التي يبلغ عدد مقاعد البرلمان (550)

مقعداً.

هذا وحصل حزب العدالة والتنمية على (263) مقعداً أي بنسبة 34.29% من

أصوات الناخبين وحصل حزب الشعب الجمهوري على (178) مقعداً بنسبة 19.39% من

أصوات الناخبين، وفشلت بقية الأحزاب ومنها حزب السعادة(الشقيق) في تخطي نسبة

10% التي تؤهله لدخول البرلمان كما حصل حزب العدالة والتنمية على ما نسبته 47% من الأصوات ومنذ ذلك التاريخ دخل الحزب الحكم ودخلت مبادئه على دوائر الدولة التي تحكم وتعي أنها (راعية للجميع).

وكان على الحزب في هذه المرحلة ان يحدد مواقفه وسياساته، وكيف يتعامل مع شرائح المجتمع المختلفة، متخذاً الواقعية التي يسير على أساسها أسلوباً في عمله، والتعاون مع الآخرين طريقاً أساسياً في أعماله.

ومن أجل الحديث أكثر حول دور حزب العدالة والتنمية في توجيه السياسة الخارجية التركية، قام الباحث بتقسيم هذا الفصل إلى (مبحثين) أساسيين، ألا وهما:

المبحث الأول : ظهور حزب العدالة والتنمية :

المبحث الثاني: حزب العدالة والتنمية والسياسة الخارجية:

المبحث الأول

ظهور حزب العدالة والتنمية

أدت مجموعة من الأزمات الاقتصادية في تركيا إلى عقد انتخابات جديدة في عام 2002م، إلى تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة، بزعامة عمدة إسطنبول السابق رجب طيب أردوغان، هذا وما دأب حزب العدالة والتنمية إلى البدء بإصلاحات سياسية من بدء المناقشات مع الاتحاد الأوروبي ، وفي عام 2007م انتصر حزب العدالة والتنمية مرة أخرى، في انتخابات عقدت بعد الانتخابات الرئاسية عام 2007م، فاز فيها مرشح حزب التنمية والعدالة عبد الله جول بفترة رئاسة ثالثة. وفي عام 21 مارس من عام 2008م، بدأ التحقيق مع أعضاء شبكة إركنقون، وهي جمعية سرية تركية من عناصر علمانية متشددة تعمل على الإطاحة بحكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا من خلال إثارة الاضطرابات باغتيال بعض المثقفين العلمانيين.

هذا وقام الباحث بتقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول : حزب العدالة والتنمية والشأن الداخلي :

المطلب الثاني: استراتيجية حزب العدالة والتنمية:

المطلب الثالث : تكتيك الحزب في التعامل مع المجموعات الأخرى :

المطلب الرابع : تطلعات حزب العدالة والتنمية:

المطلب الخامس: مدى تأثير المجتمع التركي بطروحات الحزب :

المطلب الأول : حزب العدالة والتنمية والشأن الداخلي :

رغم كون حزب العدالة والتنمية قد دخل في حالة تحد صريح للدولة، فإن سياستها في المحافظات الكردية وإزاء ممثلي الحركة القومية الكردية وحزب المجتمع الديمقراطي لم تختلف اختلافاً كبيراً - بالنظر إلى الأولى - عن سياسات الدولة الحارسة القائمة على التحكم والتخويف، غير أن سياسة " الانفتاحات" على الأكراد أولاً والعلويين ثانياً قد أحدثت تحولات مطردة للسياسات التي يمكن وصفها بالقليل جداً في توقيت متأخر جداً . وكان من نقاط الانطلاق المثيرة في الانفتاح على الأكراد بدء برنامج تعليم الكردية في جامعة أنشئت حديثاً في ماردين، وبدء مقررين للكردية والزازاكية في معهد آخر في تونسي (ديرسيم). " وطبق أوغلو في الممارسة الخارجية مبدأ انخراط تركيا مع العالم في الألفية الجديدة، وأطلق على هذا المبدأ اسم العمق الاستراتيجي " . هذا وحققت سياسة الانفتاح هذه بعض الانقطاعات المهمة عن عقود من السياسات القمعية، كما أوجدت منتديات جديدة للتباحث بشأن الهوية الكردية واحتياجات الأكراد، رغم الحرص على عدم الظهور بمظهر المستسلم للمطالب القومية التركية. (أوغلو، 2010)

المطلب الثاني: استراتيجية حزب العدالة والتنمية:

تعد أبرز مرتكزات الإستراتيجية التي يتبناها حزب العدالة والتنمية التالي (بدران، 2011):

1- أن تتصالح تركيا مع تراثها الحضاري بالإسلام، وبهذا تنتهي القطيعة بين النظرة

التي تريد ان تذهب بالبلاد إلى أي مكان ما عدا الحضارة الإسلامية.

2- الاستمرار في الانفتاح على الغرب مع إقامة علاقات متوازنة مع العالم الإسلامي.

3- التأكيد على الروح المعنوية العالية، والثقة بالنفس والقدرة على القيادة .

4- لا يجوز لتركيا ان تكون تابعاً للآخرين، ولا أن تكون ممراً وجسراً للآخرين دون ان

تشارك في صنع القرار.

5- الأخذ بالديمقراطية الغربية يمنح الناس سلاحاً مهماً، وهو الأخذ بحرية التدين دون

اتهام الآخرين الذين يخالفون ذلك، وهذا سوف يشكل عائقاً للنظام العلماني من أن

يمارس أدواراً يقوم بها حالياً، مما يسمح للجيش بالتدخل في حياة الأتراك.

6- يمكن لتركيا ان تدلّي الاتحاد الأوروبي وهي دولة قوية صناعياً واقتصادياً

واجتماعياً، وبهذا فهي تشارك بكل إيجابية في إعطاء صورة أفضل عن الإسلام.

7- التحرك التركي في نصرة الحق حيثما كان، والمشاركة الإيجابية في الجهود الرامية

لرفع المعاناة الاجتماعية والاقتصادية عن الشعوب الواقعة تحت الظلم والقهر.

المطلب الثالث : تكتيك حزب العدالة والتنمية في التعامل مع المجموعات الأخرى :

طرح الحزب فكرة التجمع الوطني، وهي تعني الاتفاق مع الشركاء على برنامج عمل سياسي وفق احتياجات المرحلة ومتطلبات المجتمع التركي.

هذا وإن فكرة (التجمع الوطني) هذه مدرسة جديدة في التفكير والممارسة، ومازلات تتشكل وتتطور، وحقيقة هذه الفكرة هي أن الحزب- مهما أوتي من قوة- لا يستطيع ان يحقق أهدافه دون إشراك الآخرين معه في القواسم المشتركة، فالحزب مثلا لا يرفع شعار تطبيق الشريعة الإسلامية مما أبعده عن تهديد الجيش بالانقلاب (الجزيرة، 2015).

وبناءً على هذا التكتيك قام الحزب بما يلي :

أ-التحول إلى حركة الائتلاف الوطني يجمع العديد من التيارات وأبرزها:

- الإسلاميون المعتدلون .
- العلمانيون الكماليون.
- القوميون المحافظون.
- شخصيات من الطائفة العلوية.
- ب-إقامة الحوار مع الأقليات الدينية :
 - اليهود .
 - الطوائف الدينية المختلفة كالأرمن والآشوريين والكلدانيين والسريان .

المطلب الرابع : تطلعات حزب العدالة والتنمية:

هناك عدة أمور تشغل بال حزب العدالة والتنمية لأجل تحسين الأوضاع السياسية للمواطنين، وكذلك تطلعات لحل الأزمات المختلف عليها سلمياً وبعيداً عن السلاح، ومن أولى أولويات الحزب ما يلي (أوكتم، 2012):

1- البدء بإعادة صياغة دستور جديد لتوكيا يتواءم مع المرحلة الحالية ويحقق طموحات الأجيال التركية المقبلة. علماً بأن هذا الدستور الحالي من صياغة الجيش عام 1980م، بقيادة (كنعان أفرين) وبدأت الحكومة في 2010/3/22 بالعمل على إجراء التعديلات وقدمت إلى البرلمان مشروعاً لتعديل (26) مادة في الدستور .

2- وعد الحزب الشعب التركي بالمزيد من الحقوق السياسية والثقافية للمواطنين الأكراد.

3- العمل على دمج الأحزاب الكردية في تركيا في خارطة السياسية، وسوف يهتئ الأرضية لحل سياسي للقضية الكردية بعيداً عن التعامل الامني والعسكري.

المطلب الخامس: مدى تأثير المجتمع التركي بطروحات الحزب :

يحاول الحزب في أداء سياسته العامة إظهار مؤشرات ملحوظة لدى الحزب وفي

المجتمع التركي بشكل عام، وهذه المؤشرات هي كما يلي (عبد القادر، 2013):

1- وجود حالة من التطور في القرارات التي اتخذها الحزب بما يشهد له بالانفتاح

ومثال على ذلك العلاقات مع سوريا وأرمينيا.

2- نضوج ثقافة الحوار لدى قيادة الحزب ومن خلال ممارساته.

3- بدأ بعض العلمانيين بالتحول نحو الليبرالية .

4- نشوء تيار تجديدي لدى الحركة الكمالية مما يسهم معها في التخلص من النظرة

القدسية للأيديولوجية الكمالية نحو التثام تيار وطني أكثر اعتدالاً .

المبحث الثاني

حزب العدالة والتنمية والسياسة الخارجية

اتخذت السياسة الخارجية التركية مساراً ثابتاً وواضحاً وناجحاً، فقد طبق أوغلو في الممارسة الخارجية مبدأ انخراط تركيا مع العالم في الأفق الجديدة، وأطلق على هذا المبدأ -كما أسلفنا - "العمق الاستراتيجي"، وقد بنى على فكرة جغرافيا جديدة لعلاقات حسن الجوار والتبادل الاقتصادي. (الجزيرة، 2015)

وكان في موضع القلب من هذه الرؤية الاستراتيجية إعادة تشكيل الفضاء العثماني، حيث يتوجب على تركيا أن تضطلع بمسؤولية قوة إمبراطورية سابقة، ومن ثم يجب تمهيد الطريق أمام "القرن العثماني" أو الكومنولث العثماني¹ من خلال إنهاء الصراعات مع كل الجيران وحل النزاعات التي مرت عليها عقود طويلة. (زعل، 2010)

وعليه فإن تركيا ذات الهوية المركبة من هوية شرق أوسطية وبلقانية وآسيوية عليها ان تنهج سياسة خارجية تهدف إلى إرساء دعائم استقرار داخلي وإقليمي، لأنه بواسطتهما يتحقق الأمن القومي التركي، الأمر الذي يترتب عليه ضرورة أن توظف تركيا موروثها التاريخي والجغرافي في سياستها الخارجية.

(1) طموح تركي من خلال ضم منطقة آسيا الوسطى التي لم تكن ضمن تابعة الدولة العثمانية، إلى جانب دول البلقان ومعظم دول الشرق الأوسط.

ولأجل الحديث أكثر حول السياسة الخارجية ودور حزب العدالة والتنمية يرتأي

الباحث تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية :

المطلب الأول : حزب العدالة والتنمية والتحديات الخارجية:

المطلب الثاني : محاولة الانقلاب على حزب العدالة والتنمية:

المطلب الثالث : حزب العدالة والتنمية والسياسة الخارجية:

المطلب الرابع : تركيا والدول الأقل نمواً :

المطلب الخامس: وكالة التنمية والتعاون التركي(تيكا):

المطلب السادس : رؤية تركيا لتنمية البلدان الأقل نمواً :

المطلب السابع : إطار المتكامل المتعزز:

المطلب الأول

حزب العدالة والتنمية والتحديات الخارجية

وتشكل الثقة بالذات الحضارية مصدر قوة إضافية للدولة التركية في علاقاتها الخارجية، وخاصة إذا اقترنت بتجاوز عقدة النقص، وبالتغلب على الشعور بالدونية تجاه الطرف الآخر. ولكي تكون الدولة ناجحة في إدارة العلاقات الدولية يتعين على نظامها ومسؤوليها مراعاة التوازن الدقيق بين قوة الأمر الواقع وقوة الحق الأصيل وأنه لايجوز المغامرة بمواجهة قوة الأمر الواقع دون استعداد كافٍ، كما لايجوز التفريط في قوة الحق الثابت الأصيل (عبد القادر، 2013)، مع أنه يمكن إنجاز الكثير في المسافة القائمة بين "قوة الأمر الواقع"، و "قوة الحق الأصيل" في ضوء موازين القوى التي تتحرك باستمرار ولا تعرف السكون أو الجمود. وفقاً لما كانت تأمله شعارات أتاتورك، فكانت تركيا خلال الحرب الباردة، إحدى أهم ركائز حلف الناتو، بوصفها إحدى دول الحلف التي تمكنت من إحتواء الشيوعية، لذلك كانت موضع ثقة الغرب، وكان الولاء للغرب ذو الطابع العسكري يتمشى مع تطلعات النخب الأتاتورية الحاكمة، الذين حولوا تركيا إلى حارس أمين للمنطقة الجنوبية الشرقية لأوروبا من خطر التمدد الشيوعي، وحين تحررت تركيا من مواجهات الصراع الجغرافي السياسي للحرب الباردة بين الشرق والغرب، بدأت بالعمل على إثبات وجودها، إذ لم يعد بالإمكان اعتبار تركيا بلداً طرفياً في استراتيجية الغرب بلقُعد دولة مركزية لها عمقها الاستراتيجي، وذلك بالاستناد إلى العلاقة الوثيقة ما بين الموقع لجغرافي للدولة وبين مستقبل قوتها ودورها السياسي (زعليل، 2010).

هذا وعاد الأتراك مع مطلع القرن الحادي والعشرين بقوة، كي يطرقوا أبواب السياسة في منطقة الشرق الأوسط وجوارهم الجغرافي، فعملوا بكل قواهم للخروج من الوضع الهامشي الذي فرضته عليهم التبعية لحلف الأطلسي. وتمكنت تركيا منذ مجيء حزب العدالة والتنمية من الاستفادة من التحولات العميقة، التي طرأت على خارطة السياسة الدولية، وإلى لعب دور هام على المستويين الإقليمي والدولي، وخصوصاً بعد ان اكتشفوا أنهم تحملوا أعباء كثيرة في سبيل حفظ الأمن الأطلسي والغربي، ولم ينجوا بالمقابل سوى حرمان الغرب لهم من اقتسام ثمار التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي، فما كان عليهم سوى تلمس طريق جديد، يقود على وجهة مشرقية وإسلامية من دون التخلي عن الوجهات الأخرى، والطموح التركي بالانضمام إلى دول الاتحاد الأوروبي. (صعب، 2011)

وخلال الفترة من 2007م إلى 2014م مرّ الاقتصاد التركي بعمليات تحول كبيرة وهامة، محققاً عدة طفرات في جوانبه المختلفة، ليصبح الميدان الاقتصادي أبرز معالم الإنجاز التركي في ظل حكم العدالة والتنمية، وكان من نتيجة هذه التحولات أن زاد الدخل القومي من 300 مليار دولار إلى 750 ملياراً (صعب، 2011)، وحقق الاقتصاد نمواً بلغ متوسطه السنوي 6.8%، كما ارتفع الدخل السنوي للفرد التركي من 3300 دولار إلى 10.000 دولار (صعب، 2011)، فضلاً عن الانخفاض المستمر في معدلات التضخم، وزيادة مضطردة في حجم الاستثمارات، حتى احتلت تركيا المرتبة السادسة عشرة في ترتيب أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي من حيث الناتج الإجمالي، والمرتبة

السادسة على المستوى الأوروبي والمرتبة الأولى في الإقليم، لتضييق بذلك الفجوة لأول مرة بين معدلات التنمية التركية ومثيلاتها الأوروبية.

المطلب الثاني : محاولة الانقلاب على حزب العدالة والتنمية:

تم إلقاء القبض على عشرات الأشخاص في 21 مارس من عام 2008م، منهم المحامي كمال كرينجسيز وزعيم حزب العمال دوغو برينجق والجنرال المتقاعد ولي كوجك، ثم في (1) يوليو من عام 2008م إلقاء القبض على إحدى وعشرين شخص منهم جنرالين متقاعدين خورشيد طولون وشينير إرويكور. إلى جانب الأعمال الإرهابية، فشبكة إركفون متغلغة في مؤسسات الدولة، وحرص عناصرها المدعي العام الجمهوري عبد الرحمن يالشن كايا على رفع دعواه المطالبة بحظر الحزب قبل نحو أسبوعين. وفي عام 22 فبراير من عام 2010م، اعتقل أكثر من 40 ضابط بتهمة التورط في محاولة الإطاحة بالحكومة فيما عرف بمحاولة انقلاب سلدجهامر. وكان من بينهم أربع أميرلات، وجنرال وضابطان برتبة كولونيل، بعضهم قد تقاعد، ومنهم قادة سابقون في القوات الجوية والبحرية التركية(بعد ثلاثة أيام، من إفراج عن قادة القوة الجوية والبحرية) (صابان، 2010).

هذا وورث حزب العدالة والتنمية أوضاعاً اقتصادية متردية ونجح في التعامل معها، ورث أيضاً سطوة المؤسسة العسكرية ونفوذها، حيث يحمي الدستور الدور السياسي للجيش، وينيط به حماية القيم العلمانية للدولة التركية، ويضفي الشرعية على تدخلاته السياسية، والتي كان (الانقلاب العسكري) أبرز صورها. لذا عمد حزب العدالة والتنمية إلى اتخاذ إجراءات من شأنها لتقليص النفوذ السياسي للمؤسسة العسكرية، حيث استغل

الحزب في هذه المواجهة عدداً من المعطيات السياسية الداخلية والخارجية أهمها نسبة الأصوات الكبيرة التي مكنته من الحكم دون شريك سياسي، وحاجة المجتمع الدولي الممثل في الولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد الأوروبي إلى ظهور وانتشار تيار إسلامي وسطي، لاسيما بعد أحداث سبتمبر 2001م. " وجعل حزب العدالة والتنمية من مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي العامل الأهم واللافتة الذي يمرر تحت عبائه حزمة من التعديلات الدستورية والقانونية التي قلصت نفوذ المؤسسة العسكرية وفككت قبضتها الحديدية" . وعليه فقد أدركت المؤسسة العسكرية أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يعد سحباً لكافة سلطاتها السياسية والاقتصادية، كما أنها تدرك أيضاً أنها لا يمكن أن تجهز بالمعارضة لمطلب قومي أناتوركي، وبالتالي فهي لن تقف حائلاً أمام الإصلاحات التي سيقوم بها حزب العدالة والتنمية وفق برنامج الإصلاح الأوروبي. وبالفعل بدأ الحزب في اتخاذ خطوات جادة نحو إعادة هيكلة مؤسسات تركيا وتشريعاتها الدستورية القانونية لتتواءم مع معايير كوبنهاغن، فأطلق الحزب عدداً من التشريعات تحت عنوان "حزم قانونية للتواءم مع الاتحاد الأوروبي" حيث مثلت الحزمة القانونية السابعة والتي صادق عليها البرلمان التركي يوم 2003/7/30 نقطة التحول الأهم، (صعب، 2011) إذ أنها أفضت فعليا إلى إلغاء هيمنة المؤسسة العسكرية على بنية مجلس الأمن القومي الذي ظل لعقود يتمتع بصلاحيات سياسية كبيرة جداً .

المطلب الثالث : سياسات حزب العدالة والتنمية ومبادئها

كما وحاولت تركيا الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي منذ تأسيس الاتحاد ، حصلت تركيا رسمياً على صفة دولة مرشحة للانضمام عام 1999م، وبدأت مفاوضات العضوية عام 2004م، ومسألة انضمام تركيا للاتحاد قسمت الأعضاء الحاليين في الاتحاد إلى معارض ومؤيد. ويقول المعارضون بأن تركيا هي ليست دولة أوروبية وإنما جزء من الشرق الأوسط وآسيا وأنها سياسياً واقتصادياً وثقافياً لا تلبي الشروط الأدنى للعضوية وستكون عبء على الاتحاد . بينما يقول المؤيدون بأن العضوية ستمنع انتشار الفكر المتشدد في منطقة الشرق الأوسط، والذي قد يوقع تركيا في يوم من الأيام تحت سيطرة المتشددين (العلاف، 2006).

كما أن لدى تركيا أراضي زراعية شاسعة وأيدي عاملة كبيرة ستفيد الاقتصاد الأوروبي. ومن الناحية الإيجابية التي نتجت عن نية تركيا الانضمام للاتحاد الأوروبي، وفرض الاتحاد شروط لبدء مفاوضات العضوية هي تقليص سيطرة الجيش على مجريات الحياة السياسية في البلاد، ونمو الحريات وحقوق الإنسان وخاصة فيما يتعلق بحقوق الأقليات كالأقلية الكردية كما حاولت تركيا جاهدة في الفترة الأخيرة حل مشكلة قبرص، التي قامت باحتلال الجزء الشمالي منها عام (1974م) تحت ذريعة حماية حقوق الأقلية التركية هناك. (صابان، 2010)، ولعل انضمام تركيا إلى أوروبا وهي موحدة وراء حزب قوي، وزعيم شاب ، متصالحة معه وهي منفتحة ومتعاونة مع عمقه العربي والإسلامي، يمثل فرصة كبيرة لقيام ديمقراطية تركية إسلامية حقيقية، مخففة من سطوة الباب العالي

لصالح تعزيز سلطة الشعب، متمتعة بقدر كبير من الاستقرار، وقد انزاح سيل الفوضى عن حزبين قويين أحدهما محافظ مدافع عن الهوية، يقابله تيار يساري يدافع عن إرث أتاتورك، وما يعتبره قيم الحداثة. كما إن نجاح هذه التجربة، بقدر ما يقدم من دعم معنوي للقوى الديمقراطية، على اختلاف مرجعياتها المعتدلة إسلامية وعلمانية، يغري بالاتباع، بقدر ما يمثل خطراً مخيفاً على قوى التطرف، على اختلاف مرجعياتها، التي اجتهد بعضها في التعيم على التجربة، واشتراك الإسلاميين فيها، وبعضها بلغ به التطرف إلى حد إنكار إسلاميتهم، وكأن الشعب إنما اختارهم لعلمانيتهم، وكان أولى أن يختار صوراً علمانية أوضح، مثل أحزاب اليسار (العلاف، 2006).

إن انتصار الديمقراطية الإسلامية في دولة محورية مثل تركيا، حدث يستحق الاحتفاء من كل القوى الديمقراطية، على اختلاف مرجعياتها، حيث تمكنوا من مواصلة السير تجاه المسارب، التي تتحرك فيها الديمقراطية اليوم فتحاصره بالجماهير، عن طريق ما تحققه من نجاحات على صعيدين: أولهما الصعيد الاقتصادي، الذي أوصله عجائز التطرف العلماني إلى قاع سحيق، وزجت بحوالي (12) مليون نسبة في غياهب الفقر والبطالة، وعلى صعيد المجتمع المدني اطلاقاً لقواه المعطلة بتدخلات العلمنة المتطرفة. (صعب، 2011)

المطلب الرابع : تركيا والدول الأقل نمواً :

تعرض دور تركيا الإنمائي في مجال التعاون الدولي إلى تغيرات جذرية منذ الخمسينيات من القرن الماضي. وعلل الشعور بدعم السلام العالمي من خلال ديناميكيات اقتصادية جديدة والإسهام في التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، قد منح لتركيا فرصة الظهور كلاعب ديناميكي في هيكلية التعاون الإنمائي الدولي. فأصبحت المساعدات الإنمائية الرسمية المتزايدة جزءاً لا يتجزأ من السياسة الخارجية التركية. مما كان مساهماً في الاستقرار العالمي لخلق بيئة أكثر سلاماً واستقراراً في أقاليمها المجاورة. ولمنفعة الدول المتضررة بسبب الكوارث الطبيعية والصراعات كما أنها تقوم أيضاً بدور الوسيط في النزاعات الإقليمية باعتبارها جزء من سياسة استخدام القوة الناعمة.

هذا وإن المناخ الدولي في أواخر 1980م، قد تغير مما أسفر عن ظهور دول القوقاز وآسيا الوسطى كجمهوريات مستقلة. فقد تم تشكيل سياسة خارجية تركية مرة أخرى حول القوقاز وآسيا الوسطى والمناطق التي كانت خارج سياستها فعلياً خلال سنوات الحرب الباردة. وهكذا وجدت تركيا فرصة لتعزيز علاقاتها مع منطقة أوراسيا ذات الجغرافية الواسعة والتي تربط فيما بينها روابط تاريخية وثقافية ولغوية. لكي تتجاوز الدول المتقلبة في هذه المنطقة الصعوبات التي ولدت نتيجة التحول الاقتصادي وإنشاء الدولة

تحتاج إلى تقديم الدعم الفوري اللازم والمنظم تنظيماً جيداً . ولتلبية هذه الاحتياجات إلى حدٍ كبير تم تأسيس وكالة التنمية والتعاون التركي (تيكا)⁽¹⁾.

وبهذا أصبحت الدول المستقلة في القوقاز وآسيا الوسطى محور تمرکز للمساعدات التركية. وتابع هذا الإتجاه في الآونة الأخيرة التحول السريع في مجال التعاون الإنمائي مما أدى إلى احتضان جغرافية واسعة من البلدان المتواجدة في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا.

(1) تأسست وكالة التنمية والتعاون التركي (تيكا) عام 1992م، وتحملت مسؤولية تنفيذ سياسة التعاون التنموي التركي وهي المسؤولة أيضاً عن تنسيق التعاون التنموي التركي مع الجهات الفاعلة الوطنية والمنظمات الدولية والجهات المانحة الثنائية. إن وكالة التنمية والتعاون التركي مسؤولة أيضاً عن مهمة جمع إحصائيات وتقديم التقارير حول مساعدات التنمية الرسمية لتركيا.

المطلب الخامس: وكالة التنمية والتعاون التركي(تيكا)⁽¹⁾:

تساهم وكالة تيكا التركية في مهمة التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في الدول المتعاونة في هذا المجال. ويكمن وسط هذا المركز تجربة تركيا وخبرتها. وتشارك تركيا خبراتها الخاصة من خلال تكييف احتياجاتها الإنمائية الخاصة لتناسب احتياجات الدول الشريكة في التنمية وأولوياتهم للتنمية. ولدى تيكا (23) دولة شريكة في التنمية ولديها أيضاً (26) مكتباً لبرنامج التنسيق والتي تلعب بدورها دوراً مهماً في مجال الاتصالات المباشرة مع شركاء التنمية المحلية وفي جمع البيانات عن الدول وفي تنفيذ نشاطات التعاون، ومع ذلك لا تقتصر نشاطات تيكا بهذه المكاتب بل أن لديها مكاتب تصل إلى أكثر من 100 دولة حول العالم. (صابان، 2010)

وتواصل تركيا جهودها للعب دور بناء في القضايا الرئيسية في منطقتها وخارج منطقتها. فوضعت تركيا أفغانستان على رأس جدول أعمال التعاون التنموي بعد سقوط نظام الطالبان.

وقد أصبح من أولويات تركيا إعادة بناء أفغانستان التي دمرتها الحرب، وتوفير الخدمات الأساسية، وإنشاء نظام جديد يحترم الحريات الأساسية فضلاً عن إعادة تأسيس النظام العام. بلغت مساعدات التنمية الرسمية التركية (400 مليون دولار) إلى أفغانستان 57 بين عامي 2005 و2009م. وفقاً لهذا الهدف بدأت تركيا بعلاقات التعاون التنموي مع الدول الإفريقية. (العلاف، 2010)

(¹) تيكا: هي منظمة تركية داعمة للدول النامية وموجودة لدى 37 بلداً.

وفي هذا الصدد تم قبول تركيا كمراقبة للاتحاد الأفريقي في عام 2002 وأعلن عام أفريقيا في عام 2005، وفتحت تيكا في نفس العام مكتبها الأول في أفريقيا وتحديداً في أثيوبيا تلتها مكاتب في السودان والسنغال. تعمل هذه المكاتب على المستوى الإقليمي، وتغطي أيضاً البلدان داخل المنطقة المجاورة لها. استضافت تركيا في أغسطس 2008 قمة التعاون الأفريقي - تركيا وفي نفس العام أعلن الاتحاد الأفريقي بأن تركيا هي شريكها الاستراتيجي. وقد بلغت المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من تركيا إلى أفريقيا في عام 2006م، ما يقارب 51.73%، وهذا يمثل زيادة خمسة أضعاف مقارنة لعام 2005م، أن تركيا حريصة على زيادة هذه الأرقام⁽¹⁾. (الجزيرة، 2015)

كما وأن من أولويات تركيا هو تطوير التعاون في مختلف الأنظمة الدولية من أجل إبراز دورها المتزايد في التعاون العالمي. كما عملت تركيا على تقديم تبرعات لمنظمات متعددة الأطراف، مثل منظمة التعاون والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة. وقد قامت تركيا بتقديم 44.62 مليون دولار للأنظمة الدولية في عام 2008م، فقط خصصت أكبر حصة منها للأنظمة الأمم المتحدة وصناديقها. (صعب، 2011)

وعليه فقد صارت تركيا كدولة مانحة متصاعدة حيث بلغ حجم المتوسط السنوي للمساعدات الإنمائية الرسمية لتركيا للفترة 2006-2009 ما يزيد على 700 مليون دولار

(1) تتمثل المجالات الرئيسية للتعاون في أفريقيا الزراعة والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والتدريب المهني وتنمية القدرات المؤسسية وتقديم المساعدات الإنسانية. إن برنامج التنمية الزراعية في أفريقيا وبرنامج الصحة الأفريقية وبرنامج التدريب المهني الأفريقي برامج تضمن العديد من الدول تم إعدادهم لتلبية الاحتياجات الخاصة للدول الأفريقية فضلاً عن أنشطة تطوير القدرات قامت تركيا من خلال تيكا بتنفيذ العديد من المشاريع في بناء البنية التحتية لتقديم الخدمات الاجتماعية مثل بناء المدارس والمستشفيات.

أمريكا وفي عام 2009 وبالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية، بلغ مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية لتركيا 707 مليون دولار أمريكي، إذ أن هناك زيادة قدرها 1.63% في 2009 وفقاً لمعطيات منظمة التعاون والتنمية الرسمية. وفي عام 2010، بلغت المساعدات الإنمائية الرسمية لتركيا إلى 966 مليون دولارا أمريكي. وفي عام 2010 وحده، قدمت تركيا مساعدات تنموية إلى 131 بلداً المتواجدة في قائمة منظمة التعاون والتنمية / لجنة المساعدات الإنمائية للبلدان التي تتلقى المساعدات. ووفقاً لتقرير التعاون التنموي لمنظمة التعاون والتنمية ولجنة المساعدة الإنمائية. (الطحان، 2010)

وأصبحت تركيا التي كانت تحتل المرتبة الأولى بين المانحين الناشئين في عام 2006م، في المرتبة الثانية بعد جمهورية كوريا بإسهامها في كل من عامي 2007 و 2008 بـ 602 مليون دولار أمريكي و 780.37 مليون دولار أمريكي، فتلقت بلدان جنوب ووسط آسيا ما يقارب 45% من المساعدات التركية في حين ان بلدان البلقان وشرق أوروبا تلقت ما يقارب 27%، ودول أفريقيا والشرق الأوسط، والتي تعتبر نسبياً شركاء أكثر حداثة لتركيا، تلقت ما يقرب من ربع المساعدات الإنمائية التركية. وزادت المساعدات المقدمة إلى إفريقيا العام 2010م بنسبة 67% حيث وصلت المساعدات المقدمة من 30.9 مليون دولار أمريكي إلى 71 مليون دولار أمريكي. وبلغت المساعدات إلى البلدان الأقل نمواً 158.95 مليون دولار أمريكي في نفس العام. إن هذه الأرقام التي كشفت أن المساعدات التركية قد وصلت إلى معظم دول أفريقيا، تظهر أيضاً حرص تركيا بأن تصبح شريكاً

ناشطاً في التنمية في القارة. وكانت أفغانستان، وهي من أقل البلدان نمواً، وأكبر متلقي المساعدات الإنمائية الرسمية التركية. (صعب، 2011)

لقد ركزت تركيا مساعداتها من المنظور القطاعي على البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية وأنفقت المزيد من الموارد على قطاع التعليم والصحة. وتركزت معظم مشاريع التعاون التنموي لتركيا على تطوير قطاع البنية التحتية الاجتماعية ما بين 2005 و 2010م، إذ أن السبب الرئيسي وراء هذا التركيز هو سياسة تركيا لتقديم الخدمات في القطاعات الفرعية عن طريق استجابة تركيا لدعوة بعض الدول الطالبة للمنح لتلبية احتياجاتها الأساسية من تعليم وصحة ومياه والصرف الصحي والبنية التحتية الإدارية والمدنية (الطحان، 2010)

المطلب السادس: رؤية تركيا لتنمية البلدان الأقل نمواً:

تمثل البلدان الأقل نمواً أفقر وأضعف شرائح المجتمع الدولي، هذه المجموعة التي تمثل 11% من سكان العالم والتي تعاني من الفقر المطقع وضعف هيكلية اقتصادهم ونقص القدرات المتعلقة بالنمو عادة تتحدد مع الصعوبات الهيكلية وتعرقل جهود هذه الدولة وكذلك تحد من تطوير جودة معيشتها . (عبد القادر، 2010)

وتركيا تعمل لرفع مستوى وعي المجتمع الدولي بشأن الدول الأقل نمواً كما وتساهم مع الجهود المبذولة من أجل إيجاد حل عاجل للدول الأقل نمواً. ونتيجة لهذه الجهود قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 213/64 والمؤرخين في ديسمبر 2009

171/65 المؤرخ في ديسمبر 2010 عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للدول الأقل نمواً في مدينة أسطنبول يوم 9-13 مايو 2011م. فتركيا تعتقد أن التنمية المستدامة العالمية يرتبط مباشرة بالسلام والأمن العالمي، وكما تعتقد أن دعم الدول الأقل نمواً هو مسؤولية جماعية. وفي هذا السياق قامت تركيا وبحماسة كبيرة لرعاية مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للدول الأقل نمواً والتي عقدت في اسطنبول. وقد شكل المؤتمر خطوة هامة لتناول القضايا التي تواجهها الدول الأقل نمواً وأكد المؤتمر على الإرادة السياسية والحرص لرؤساء حكومات الدول الأعضاء والمجتمع الدولي المشاركين الآخرين (الصعب، 2011).

وبهذا أصبح من الممكن تحديد معايير الشراكة العالمية المتجددة والمعززة لإيجاد حلول دائمة للقضايا المعدة في العقد المقبل. وهكذا قدم المؤتمر فرصة لإطلاع المجتمع الدولي على القضايا العالمية مثل الفقر، الأمن الغذائي، أمن الطاقة والآثار السلبية لتغير المناخ وغيرها من القضايا العالمية. إذ إن تركيا تعلق أهمية خاصة لتعزيز الوعي الدولي حول هذه القضايا. وكما أكدت تركيا إن جميع الناس لديهم الحق في الاستفادة من الثروة والرخاء العالمي وأن الكفاح مع القضايا العالمية هو من مصلحة الجميع. لذا كان مؤتمر اسطنبول مختلفاً عن جميع المؤتمرات السابقة من نواح كثيرة، إن هذا الاجتماع الذي يعقد كل عشرة أعوام، عقد للمرة الأولى في دولة نامية، وإضافة إلى ذلك أنه كان الأول من نوعه في صدد أبعاد عدة مثل المنتدى البرلماني والمنتدى الفكري. في إطار مسار القطاع الخاص تم تنظيم اجتماع رفيع المستوى في مواضيع الشراكة والاستثمار ومنتدى للأعمال ومعرض تجاري، علقت تركيا منذ البداية أهمية ليس لاستضافة المؤتمر فقط، بل أيضاً

لدعم العملية التحضيرية والمشاركة بنشاط لمضمون الوثائق الختامية خلال
تحضيرها.(الطحان، 2010)

لهذا تركزت اللقاءات والمنتديات وخطة عمل اسطنبول إلى زيادة القدرة الانتاجية
للدول الأقل نمواً خاصة في مجالات البنية التحتية والصناعة التحويلية والطاقة والعلوم
والتكنولوجيا والابتكار، والزراعة والتنمية الريفية، ولهذا الهدف تعتمزم توفير المساعدة التقنية
والمالية فضلاً عن تشجيع القطاع الخاص وتعزيز دور المرأة . والهدف الآخر المهم لخطة
عمل اسطنبول هو مضاعفة حصة الدول الأقل نمواً في التجارة العالمية حتى عام
2020م. وقد تم الاتفاق على تنظيم قواعد المنشأة فيما يتعلق بالواردات من الدول الأقل
نمواً بهدف تسهيل الوصول إلى الأسواق وتنفيذ القرارات فوراً حول وصول الدول الأقل نمواً
إلى الأسواق الحرة معفاة من الرسوم الجمركية ودون كوتا في إطار منظمة التجارة
العالمية. وقد كان من المتوقع ارتفاع حصة آلية المساعدة من أجل التجارة للدول الأقل
نمواً وتوسيع نطاق الدعم(زعبل، 2010).

المطلب السابع : إطار المتكامل المتعزز:

تحتوي خطة عمل اسطنبول عناصر جديّة ايضاً مثل تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة وتعزيز دور المرأة في عمليات اتخاذ القرارات وتعزيز دور المرأة. ومن حملته للخطة الجديدة ايضاً، العمل على توفير مشاركة الشباب في عملية اتخاذ القرار فضلاً عن مشاركتهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وعلق اهتماماً خاصاً لتنفيذ الالتزامات والإشراف على الجهود. وليس هناك شك ان مسؤولية تنفيذ هذا تقع على عاتق الدول الأقل نمواً. ومن جهة أخرى كان من المستحيل إنكار أهمية دعم المجتمع الدولي وشركاء التنمية. ومن المتوقع من نتائج وتنفيذ خطة عمل اسطنبول في سياق التزام المؤتمر بأن تتخذ الدول الأعضاء والبرلمانات والمجتمع الدولي والقطاع الخاص والمنقفيين دوراً ناشطاً. وعليها فستساهم تركيا بـ5 ملايين دولار أمريكي لتنفيذ خطة عمل اسطنبول. وكذلك اعربت تركيا عن استعدادها لاستضافة مؤتمر خطة عمل اسطنبول الفترة المؤقتة للاستعراض في اسطنبول بعام 2015م. وخلال المؤتمر أعلن رئيس الوزراء التركي السيد رجب طيب أردوغان حزمة التعاون الاقتصادي والتقني لتركيا للدول الاقل نمواً كدولة مضيئة لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع للدول الأقل نمواً. (الصعب، 2011)

الفصل الثاني

تباينات السياسة الخارجية التركية فيما يخص دول الربيع العربي

الفصل الثاني

تباينات السياسة الخارجية التركية فيما يخص دول الربيع العربي

مقدمة:

بفوز حزب العدالة والتنمية في العام 2002م، حاولت تركيا إعادة أمجادها، وتحاول بكثير من الأمل استعادة أمجادها العثمانية، لهذا حاولت تركيا بأن تقوم برسم الدول وفقاً لاستراتيجياتها، انسجاماً مع نظرية "العمق الاستراتيجي" الذي يحاول وزير الخارجية (أحمد أوغلو) على رسمها، والتي تعبر بأن موقعها المتميزي وكذلك تاريخها يشكلان المحور الأساسي للتحرك الإيجابي في مجمل الاتجاهات وبالأخص بعدها الجغرافي لأجل المحافظة على أمنها القومي.

ويرتأي الباحث تقسيم هذه الدراسة إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: الموقف التركي المتناقض من ثورات الربيع العربي:

المبحث الثاني : توجهات سياسة أنقرة بعد الثورات العربية:

المبحث الثالث: سياسة تركيا الخارجية والسيناريو الإقليمي بعد 30 يونيو 2013 م :

المبحث الرابع: استكشاف مسار السياسة الخارجية التركية فيما يخص دول الربيع العربي:

المبحث الأول

الموقف التركي المتناقض من ثورات الربيع العربي

تمثل الثورات تحديا وفرصة حقيقية لأجل السياسة الخارجية التركية واستراتيجيتها، إلا أنها كانت في العالم العربي مرغوب، وبنفس الوقت غير غير متوقعه لأنقرة. الأمر الذي جعل رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان حاسما منذ البداية على كيفية الرد على هذه الانتفاضات الشعبية، إلا أنه في النهاية اختار الوقوف أمام مطالب الشعب المشروعة .

هذا وقد قامت أنقرة باغتنام التحرك من خلال هذه الأحداث للعب دور قيادي، على أساس أنه نموذج للديمقراطيات الإسلامية الناجحة، وكذلك أنه كنموذج لديمقراطية الدول العربية، وفي المقابل، قامت تركيا بالاستفادة من ذلك من خلال وسمها بأنها قوة عظمى إقليمية في المنطقة، من خلال ما أدت إلى تغييرات في موازين القوى في الشرق الأوسط، إلا أنه ومن المتوقع عودة ظهور دور مصر كقوة إقليمية منافسة تركيا (صعب، 2011).

كما أن هذه الأحداث تسببت عمليا في سياسة أوغلو عمل "تصغير المشاكل"، و لتبقى بمنأى عن الأحداث، التي وضعت تحديا خطيرا للحكومة التركية لتحقيق التوازن بين مصالح العلاقات الاقتصادية والسياسية وعلاقتها مع الأنظمة القائمة في المنطقة من جهة، و الوقوف إلى جانب حقوق الشعوب في وجه أسباب الظلم والطغيان من جهة أخرى.

على أن تبنت تركيا بدت مداخل مختلفة نسبيا في التعامل مع الثورات العربية .مدخل تبدأ المتابعة حتى تلتزم الحذر من الوضع في تونس، كما تميزت الموقف التركي تدريجيا في حالة مصر على طول الطريق للمطالبة النظام علنا للمغادرة، في خطوة شكلت نقلة نوعية في السياسة التركية تجاه

التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول الأخرى يرتبط ارتباطا مباشرا للأمن القومي لتركيا،

وسابقة في العلاقات بين القوى الكبرى في المنطقة (صنيتان، 2012)

في ليبيا، لم المسؤولين الأتر اك لم تتخذ موقفا واضحا في بداية الثورة الليبية، ولكن يعارض أي تدخل أجنبي ضد نظام القذافي، لكنهم اضطروا تحت ضغط لتغيير موقفهم والتناغم مع مواقف الإدارة الأميركية الغربية ودول أخرى البلدان، وسوريا، وقد وجدت أنقرة نفسها مضطرة لتحديد موقفها في شكل أكثر وضوحا وسرعة مع تحمل تبعات أي قرار تتخذه تجاه دمشق لعدة أسباب، أبرزها وجود العديد من الملفات المشتركة بين الجانبين ولا سيما القضية الكردية ويمكن أن يؤدي إلى تغيير في سوريا من تداعيات الداخل الكردي، في حين تراجع في ظهور الدور التركي في القضية اليمنية، حيث تجنبت تركيا التدخل المباشر، والنداءات العامة لمجرد تحسين المستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي، وأعربت عن تأييدها لمبادرة الانتقال السلمي للسلطة. (ملاوي، 2013).

المبحث الثاني

توجهات سياسة أنقرة بعد الثورات العربية

مع وصول الربيع العربي، فتحت البراغماتية الخارجية للسياسة حزب العدالة والتنمية وصولاً إلى السياسة الإسلامية على نحو متزايد. في لحظة فوضوية، مع عدم وجود نهج واضح أو منطقي للسياسة الإقليمية، هذا وانحازت تركيا مع مجموعة من مطالب الشعب بعيداً عن السياسات الداخلية في كل من مصر وليبيا وسوريا، كما أنها اختارت أن تصطف مع الاتجاه السني مسلم (صعب، 2011).

ركزت التحركات التركية في المنطقة لدعم الإخوان المسلمين للانخراط الفاعل في العمل السياسي واغتنام فرصة سياسية، وفقاً لنهج عملي يتجلى في مقابلة أردوغان - أثناء زيارته لمصر وليبيا وتونس العلمانية التركية، في حين أشار إلى أن العلمانية لا تختلف مع ما يقابلها من الهوية الإسلامية (معوض، 2012).

الحالة المصرية، والمثال الأبرز لدعم أنظمة تركيا قاعدة جديدة، كما رحبت تركيا وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر عملت على توثيق العلاقات والروابط السياسية والاقتصادية بين البلدين من خلال العديد من الأدوات من أبرزها تقديم تركيا حزمة من المساعدات لمصر في أكتوبر 2012 بلغت 2 مليار دولار ومنحة مليار دولار غير قابلة للاسترداد ومليار أخرى قرضاً، وكذلك التنسيق السياسي في الملفات الإقليمية المشتعلة، بقيادة الأزمة السورية ربما بيان الرئيس السابق محمد مرسي بقطع العلاقات مع سوريا في يونيو 2013 خير شاهد على حالة من الانسجام بين السياستين لمعالجة ومواجهة النظام السوري ودعم الثورة. (عبد القادر، 2013).

في تونس، حقق نجاح حزب النهضة في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في عام 2011

بحصوله على 89 مقعداً، أمراً مريحاً لأنقرة بسبب علاقة وثيقة ور وابط قوية وأيديولوجية تجمعوا في دوائر صنع القرار في أنقرة، وتراهن تركيا أن يكرر نهضة العدل وتجربة حزب التنمية في إطار نظام سياسي تونسي الجدد الذين لن تتحلل قطعة من العلمانيين بورقية علي التراث على غرار كمال في النظام التركي. (عبد القادر، 2013).

وفيما يتعلق بالعلاقة مع ليبيا، وكان للتخلي تركيا عن تحالفها الوثيق مع نظام القذافي، ودبلوماسية النشطة حول ليبيا في مرحلة ما بعد سقوط القذافي دوراً كبيراً في تسهيل مهمة عقد شراكات سياسية اتفاقات اقتصادية كبيرة مع النظام الليبي الجديد، على الرغم من أنه على النقيض من بلدان الثورات العربية لم تشهد اتجاهها إسلامي قوي وحاسم.

في سوريا، شرع في دعم المعارضة السورية المسلحة ممثلة في الجيش السوري الحر الدعم اللوجستي والمادي في معركته ضد النظام، فضلاً عن الدعم السياسي للمعارضة السياسية الممثلة في الائتلاف الوطني لقوى الثورة السورية، كما واستضافت تركيا مؤتمرات المعارضة في أراضيها، في حين لجأت إلى تأمين حدودها نشر صواريخ باتريوت لصد أي هجوم محتمل. (صعب، 2011)

المبحث الثالث

سياسة تركيا الخارجية والسيناريو الإقليمي بعد 30 يونيو 2013 م

التغير السياسي الذي مدت بها مصر في 30 يونيو 2013 وسقوط نظام الإخوان المسلمين تجاوز حدود الداخل المصري إلى السياق الخارجي الإقليمي والدولي، وليست تركيا بمعزل عن هذا المشهد، منذ اللحظة الأولى تركيا حل خيارها بالإعلان عن رفضه القاطع لهذا التغيير واعتماد نهج تجاه الوضع في مصر تقوم على محورين للتحرك، أول تهدف إلى نزع الشرعية عن القيادة المصرية الجديدة وعزلها إقليمياً ودولياً ما تناقلته والجهود و التحركات والتصريحات المتكررة والقيادة السياسية التركية مستمرة في هذا الاتجاه، بينما يتعلق المحور الثاني لفريق الدعم في مواجهة الإدارة المصرية الجديدة على النحو المبين في استضافة عدد من قادة الجماعة والكيانات السياسية شكلت في محاولة لاستنساخ التعامل مع استراتيجية الملف السوري (مجيد، 2013)

هذه السياسة تسببت في شرح عميق في العلاقات التركية المصرية على جميع المستويات

والمؤشرات (الشنيطي، 2013):

أولاً: عسكرياً: إلغاء المناورات البحرية المشتركة التي كان من المقرر أن تجرى في تشرين الأول

عام 2013. (عبد القادر، 2013).

ثانياً: سياسياً: تدهور العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى مستوى غير مسبوق في 23 نوفمبر

2013، وسفير إعلان القاهرة التركي شخصاً غير مرغوب فيه والطلب لمغادرة البلاد، وسحب

السفير المصري من أنقرة النهائي والحد من التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى القائم بالاعمال.

ثالثاً: اقتصادياً: مع إصرار السياسة التركية على نفس النهج لجأت مصر إلى ما يشبه المقاطعة

الاقتصادية من خلال الإعلان عن عدم تجديد خط المرور الملاحي فيما يخص البضائع التركية.
(عبد القادر، 2013).

و مع تفاقم العملية الانتقالية، وانزلاق البلاد إلى الفوضى والحرب الأهلية، وجود صراع بين الحكومتين والبرلمانيين منافسه، في مدينة طبرق في الشرق وطرابلس في الغرب كل المناطق النائية إقليميا، واجهت تركيا اتهامات الحكومة الليبية المعترف بها دوليا برئاسة عبد الله الانحناء بالتورط في الأزمة السياسية والعسكرية في بلاده ودعم الميليشيات الفجر ليبيا محسوبة على جماعة الإخوان مسلم، مما دفع الحكومة إلى طرد جميع الشركات التركية من الأراضي الليبية.
وعلى النقيض من القضايا المصرية والليبية، على ما يبدو حالة من الانسجام والتنسيق بين السياسة التركية والأمريكية تجاه منطقة الخليج وتطورات الكواليس السورية واليمنية.
بالنسبة لسوريا، واصلت أنقرة سياستها لدعم المعارضة السورية المسلحة وتنفيذ وفقا لتنسيق الإقليمي والدولي، والتي تجسدت مؤخرا يتميز في إعلان وزير الخارجية التركي داوود أوغلو للتوصل الى اتفاق من حيث المبدأ مع واشنطن لتوفير الهواء الدعم لقوة المعارضة السورية تتلقى تدريبا الولايات المتحدة تركيا على أرضه، ويهدف البرنامج التدريبي - التركي بمساعدة الولايات المتحدة لقوى المعارضة السورية المعتدلة لتخريج حوالي 15 ألف مقاتل، وبينما تصر واشنطن على أن تقتصر هذه الأهمية في المعركة ضد داعش، ضغطت أنقرة للمشاركة أيضا المسلحين الذين سيتم تدريبهم في القتال ضد القوات الحكومية السورية، جنبا إلى جنب مع الفصائل المسلحة الأخرى المتاحة شكل الجيش الذي، وفقا لكثير من المراقبين للشأن السوري، من خلال التركية قطري السعودية. (ملاكوي، 2013)

في اليمن، وتركيا، على لسان رئيسها رجب طيب أردوغان أعلن دعمه لعملية "عاصفة الحزم" التي

يشنها الحلف العربي الإسلامي بقيادة المملكة العربية السعودية، معلنا إمكانية تقديم الدعم اللوجستي والاستخبارات التابعة للتحالف في الآونة الأخيرة.

وقد أراد تركيا من وراء هذا الدعم للاعتراف أكثر من هدف واحد من أبرزها تحسين العلاقات السياسية والأمنية مع المملكة العربية السعودية وتقديم الدعم والمساعدة بشكل مباشر لحزب الإخوان المسلمين في اليمن وراء شرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي (الجزيرة، 2015).

المبحث الرابع

استكشاف مسار السياسة الخارجية التركية فيما يخص دول الربيع العربي

يعتمد المسار الحالي للسياسة الخارجية التركية فيما يخص دول الربيع العربي إلى حد كبير التطورات في المشهد السياسي الداخلي في تركيا، خصوصا في ظل وجود خلافات جذرية بين الحزب الحاكم والمعارضة حول دفة الدبلوماسية للإدارة التركية هو الواردة في الإطار العام الحاكم لاستراتيجية العمل الخارجي لدي كل منهما..

هذا وينبع موقف حزب العدالة والتنمية من مبدأ التاريخي والثقافي للدولة العثمانية كما أنه نابع من وجهة نظر إسلامية كونه في قلب العالمين العربي والإسلامي.

إلا أن هناك انتخابات البرلمانية لتركيا علامة فارقة ونقطة نقطة تحول محورية في مسيرة النظام السياسي التركي.

ومما لا شك فيه ستكون هذه التعديلات انعكاسات كبيرة على السياسة الخارجية للدولة التركية، للخروج منه في أبسط التعاريف هي امتداد للسياسة الداخلية للدولة، وكذلك يشكلها تغيير في طبيعة المؤسسة للقرار الخارجي.

وبهذا فإن المسارات المستقبلية للسياسة الخارجية التركية تجاه دول الربيع العربي سوف تعتمد على

شكل وطبيعة معادلة السلطة في أنقرة، إذ يمكن التنبؤ سيناريوهين مستقبليين (الجزيرة، 2015):

الأول هو استمرار لسياسة تركيا الخارجية على وتيرتها مع الاتجاه الحالي نحو مزيد من التصعيد

فيما يتعلق مصر وسوريا بسبب النفور الشديد مع الأنظمة الحاكمة في البلدين وفشل توقعات أنقرة

على سقوطهم. (عبد القادر، 2013).

والثاني هو لتغيير جذري في السياسة الخارجية، وهذا من شأنه أن السيناريو سيكون أقرب ما حدث من تغيير في القيادة السياسية التركية، مهما كانت أدواتها، والأطراف الفاعلة في المشهد السياسي التركي هاجم مرارا ما وصفته خطأ في السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية أن التدخل عمدا في الشؤون الداخلية للدول.

الفصل الثالث

السيناريوهات الأساسية للدور الإقليمي التركي في ظل واقع الربيع العربي

الفصل الثالث

السيناريوهات الأساسية للدور الإقليمي التركي في ظل واقع الربيع العربي

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة تزايد ظهور الدور التركي وفاعليته في غالبية القضايا المحورية في الشرق الأوسط، وخاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002، وأعلن عن إطلاق السياسة التركية الجديدة من خلال حضور قوي في المنطقة يتمثل في الوجود التركي ومكانتها كقوة مركزية للاستقرار والتفاعل في مختلف القضايا والصراعات التي تواجه المنطقة .

ومع ذلك، سرعان ما واجهت هذه السياسة العديد من التحديات في أعقاب بدايات الثورات العربية، ويهدف هذا الفصل إلى التعرف على الدور التركي من خلال تحديد الأسباب والعوامل المحفزة له، وكذلك التعرف على محددات الموقف التركي من الربيع العربي، ومن ثم تداعيات هذه الثورات على الدور الإقليمي التركي. ثم تقييم هذا الدور في ضوء الأسس السابقة وتطلع لرؤية للمستقبل، والدور الإقليمي التركي في أعقاب الربيع العربي، بناء على ما سبق، فإنه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى الآتي :

المبحث الأول: العوامل المحفزة للدور التركي

المبحث الثاني: أسس ومحددات الموقف التركي من الربيع العربي

المبحث الثالث: تداعيات الربيع العربي على تركيا:

المبحث الرابع : تقييم الدور التركي في الشرق الأوسط في ضوء الربيع العربي

المبحث الخامس: مستقبل سيناريوهات الدور التركي في أعقاب الربيع العربي

المبحث الأول

العوامل المحفزة للدور التركي

سيتم تقسيم هذا المبحث إلى (مطلبين) أساسيين، ألا وهي :

المطلب الأول : العوامل النابعة من البيئة الدولية

المطلب الثاني : العوامل النابعة من البيئة الإقليمية

المطلب الأول : العوامل النابعة من البيئة الدولية:

-الولايات المتحدة

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في (25ديسمبر 1991 باستلام بورييس يلتسين مقاليد الحكم)، وانحسار تهديد الخطر لتركيا قد فقدت واحدا من وظائفها الأساسية باعتبارها خط الدفاع المتقدم لحلف شمال الأطلسي خلال حقبة الحرب الباردة، لكنه بقي يحتفظ أهميتها الاستراتيجية نظرا للموقع الجغرافي المتميز، وتقع على مفترق طرق جغرافي متميز بين القوقاز والبلقان والشرق الأوسط، كما أنها دولة مطلة على البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، وتسيطر على مضيق البوسفور والدردينيل . (الصعب،2011)

ولذلك يمكن القول أن الموقع (المتميز) الجيواستراتيجي الذي تتمتع به يؤهلها تركيا

وتفرض اعتبارات المصلحة والإقليمية، ويبيدها عن أي شكل من أشكال التهديد الأمني

إلى أراضيها من جهة، وترجع لهم العديد من الفوائد الاقتصادية، سواء في سياق العلاقات التجارية، أو عن طريق عبور لموارد الطاقة عبر أراضيها من جهة ثانية، وهذا يعطيها حركته أوسع والبحث عن النفوذ الإقليمي والدولي من ناحية أخرى.

أصبح هذا واضحا جدا أن الدور التركي في المحيط الإقليمي يعاني من توتر في العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة، وخصوصا خلال سنوات إدارة الرئيس بوش الابن في عام 2001م ، كل ما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط .وتخشى تركيا من الوقت لاتساع الهوة بينها وبين الولايات المتحدة بسبب التناقض الواضح بين المصالح التركية وأهداف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وزيادة المخاوف التركية من فقدان السيادة نتيجة لتأثير من الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية الأمريكية في المنطقة، التي تقع خارج نطاق سيطرة التركية، وقلق عميق من إهمال الولايات المتحدة وضع علامة على كرامة الشرف الوطني التركي، ومحاولة لدفعها للصراعات الإقليمية غير مرغوب فيها، وفقدان للسياسة الخارجية خياراتها نتيجة لالتزاماتها تجاه الحليف الأمريكي، فضلا عن الشكوك حول مصداقية الالتزامات الأمنية الأمريكية وخصوصا عندما يتعارض مع تلك الالتزامات مع مصالح الولايات المتحدة في لحظة معينة (زعبي، 2011)

على الرغم من هيمنة الولايات المتحدة الاقتصادية والعسكرية، ولكن القدرة على التحرك والمناورة في هذه البيئة المتغيرة تصطدم بعدد من العقبات، ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

أولا : هناك الأضرار الناجمة عن الحرب الأمريكية (بوش) على العراق (2003) والتداعيات الخطيرة في جميع أنحاء العالم العربي، وتشويه صورة الولايات المتحدة الأمريكية،.بالإضافة إلى ذلك، فشل إدارة بوش في التحرك لوقف اسرائيل في حربها ضد لبنان عام(2006) ويجاد حل للقضية الفلسطينية، والفلسطينيين (الضفة الغربية عام 2002 وقطاع غزة في 2006 ، والتي لم تؤد إلا إلى تعميق الغضب العربي في الولايات المتحدة

وأخيرا، وعلى الرغم من نية الرئيس الأمريكي (أوباما) لتغيير الاتجاه، كان التعتت الإسرائيلي والانقسام الحزبي العميق في جهود واشنطن مرارا وتكرارا. كما وأن الروابط الوثيقة بين الولايات المتحدة مع إسرائيل ربما تكون قد قللت من قدرتها على لعب دور هام في المنطقة العربية، وبعد اندلاع الربيع العربي وفقدان حلفاء الولايات المتحدة واحدا تلو الآخر، وعلى الرغم من الولايات المتحدة مؤخرا قامت بدعم الانتفاضات الشعبية لكنها شعرت أنه إذا تم نجاح الانتفاضات، فإن التحول الذي سينتج عن هذا سيؤدي إلى تعقيد الوضع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، لذا لم تجد واشنطن سوى تركيا كحليف مهم في المنطقة (أوغلو، 2010).

-الاتحاد الأوروبي:

المحاولات والجهود الدؤوبة لتركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي فشلت، حتى بعد الإصلاحات المطلوبة منهم. إلا أن أوروبا قد تبنت سياسة الانفتاح الحذر، فمن المقبول منح العضوية، ورفض عناء الانتظار، وربما كان هذا الموقف الأوروبي كمن يحمل العصا

من المنتصف، فهي لا تريد استبعاد تركيا، كما أنها ليست قادرة على تحمل نتائج دمجها في كلية الاتحاد الأوروبي، لذلك كان هذا الموقف الأوروبي حتى تتخذ تركيا أكبر تنازلات ممكنة دون أن يعطي لها نفس القدر من الاعتبارات بحكم جغرافيتها ووقوعها وإمكانية الانضمام. لذلك كل الشروط المطلوبة من قبل الاتحاد الأوروبي من تركيا، مثل حقوق الإنسان، وقبرص، بحر إيجه والمعايير الاقتصادية هي ذرائع الوحيدة من أجل الحفاظ على تركيا بشكل دائم في حالة من الترقب، ولا مبرر حقيقي للعضوية في الاتحاد، حيث خلقت هذه الظروف لتطبيق استراتيجية الغموض (أوغلو، 2010)

ومن الجدير بالذكر أن تركيا لن تكف عن محاولة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وسترأس الشرق لأجل الاستفادة من الوجود العربي من أجل تحسين أوراقها التفاوضية مع الاتحاد الأوروبي. وذلك لأن مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هي واحدة من أهم المصالح الحيوية لتركيا، وهو لن يتحقق من خلال توجه تركيا نحو محيطها العربي والإسلامي، وتتنخرط مباشرة في قضاياها من خلال ممارسة الوسيط الإقليمي كدور مقبول ومرغوب فيه.

المطلب الثاني : العوامل النابعة من البيئة الإقليمية:

ويمكن تقسيمها إلى أسباب دافعة للدور الإقليمي التركي في المنطقة النابعة من البيئة الإقليمية لما يلي:

1. الفراغ السائد في المنطقة بعد انهيار النظام الإقليمي العربي، وحالة التفكك والتدهور

الذي وضع الدول العربية بشكل عام، وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام

2003 (اللباد، 2010)

2. الدول العربية تمتلك مفاتيح أساسية في الصراع الجيوسياسي العالمي، ولا يمكن

تصنيفها إلا في موارد الطاقة المحتملة للنفط والغاز. الدول العربية المطلة على السلسلة

البحرية أكثر أهمية في العالم في مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس وجبل طارق .

وتشكل عنق الزجاجة للسلسلة البحرية الأهم في نصف الكرة الغربي، وعلى هذا الأساس،

لا يمكن أن يكون أهمية محدودة من الدول العربية في مجال النفط والغاز فقط، ولكن

الجغرافيا السياسية لا تقل أهمية من كل من إيران وتركيا في حل الصراعات (اللباد،

2010)

3. أن منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة الجغرافية الوحيدة في المنطقة المجاورة لتركيا،

والتي يمكن أن تلعب دورا إقليميا دون القوى العالمية الاضطدام، بالمقارنة مع القوقاز،

حيث النفوذ الروسي، أو في ألبانيا والبوسنة، حيث نفوذ أوروبا الوسطى. (ونيشيك،

2010)

4. صورة إيجابية عن تركيا في شرائح واسعة عربية، والترحيب غير مسبوق لقطاعات

أوسع للدور التركي في المنطقة لأول مرة منذ تأسيس الجمهورية عام 1923 ووصل الأمر

إلى الحديث عن "النموذج التركي" وضرورة الاستفادة من الدروس التي تقدمها، مثل إدماج

الحركات الإسلامية في العملية الديمقراطية، والفصل بين الحزب والدولة، ويتمثل الدور

التركي في الإقليم من خلال بتوافر التاريخ المشترك بين تركيا والعرب، ووجود ثقافة

وحضارة والمذاهب المتقاربة بين تركيا والدول العربية ، الذي يسهل القيام بهذا الدور. وجهة النظر العربية تحسنت فيما يخص الدور التركي، وهذا نشأ للعديد من العوامل، تتعلق بتركيا نفسها، وأخرى تتعلق المنطقة العربية، وهذه العوامل هي (ونيشيك، 2010) **أساهمت عوامل تتعلق بتركيا، إلى عدة تطورات تتعلق تركيا لتحسين صورتها في العالم العربي، بما في ذلك وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2003، وقرار البرلمان التركي في عام 2003 إلى الامتناع عن التعاون مع الولايات المتحدة في حربها على العراق، وكذلك تحسين العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وعلى وجه الخصوص بداية انضمام تركيا في محادثات ديسمبر 2004، وكذلك موقف تركيا في الحرب على غزة، والموقف الصلب التركي من الهجوم الإسرائيلي على العلاقات الحرة وقطع مع أسطول إسرائيل، والذي كان يعتبر موقعا هاما أقوى دولة إقليمية تتخذ ضد إسرائيل، بالإضافة إلى ما يعرف باسم مؤتمر دافوس في عام 2009 . (الصعب، 2011)**

لقد ارتبطت كل هذه التطورات والتطورات الأخرى في العالم العربي، وبالتالي يكون لها أصداء في المنطقة، وهذا أدى إلى النتيجة النهائية كانت تغييرا في النظرة إلى دور تركيا على المستوى كل واحد من الجماهير والحكومات العربية، بالإضافة إلى التحولات الجوهرية في كل من الاقتصاد والسياسة الخارجية التركية، حيث نجحت في خلق اهتمام في هذا البلد يمكن أن يترجم إلى صورة إيجابية وفقا لذلك، فإن مرونة الاقتصاد التركي مع الإصلاحات السياسية سبب تصاعد القوة الناعمة التركية في المنطقة، بحيث أصبحت تركيا نموذجا جذابا للإصلاحيين الحالي في العالم العربي.

ب- **العوامل المتعلقة بالمنطقة**، تغير التطورات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط ، مما أدى إلى العديد من التطورات الأخيرة في المنطقة أظهرت العديد من الأزمات، مثل انهيار عملية السلام العربي الإسرائيلي في عام 2000، وتدهور الصراع الفلسطيني والغزو الذي قاده الولايات المتحدة للعراق في عام 2003، وصعود إيران كقوة إقليمية، والانقسامات بين الدول العربية، وثورات الربيع العربي وخاصة في حالة سوريا الان.

فضلا عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وإصرار بعض الأنظمة الاستبدادية ، مما أدى إلى تفاقم الأزمة شرعية الأنظمة العربية، وبالتالي دخل العالم العربي في القرن الحادي والعشرين بالكثير من الأزمات.

وبالتالي يمكننا القول بأن الكثير من العرب ينظرون إلى تركيا بأنها مثال جيد ، إذ أن تركيا استطاعت أن تمثل الغرب من جهة، والدول العربية والإسلامية من جهة أخرى، وهذا يدل بالتأكيد على قيم الارتباط بين الإسلام والقيم الديمقراطية، وتركيا يمكن أن يكون نموذجا في العالم العربي (اللباد، 2009).

ج-عوامل البيئة الداخلية:

وهذه العوامل يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا في تشرين الثاني عام 2002، وكان حريصا على التأكيد على قاداتها تبنى رؤية مختلفة نوعيا في السياسة الخارجية لتركيا وعلاقاتها في مختلف الدوائر، وخاصة في قسم الشرق الأوسط. وعزز هذا الاهتمام التي شهدت عناصر

القوة التركبية من التطورات الإيجابية خلال هذه الفترة، وخاصة في أبعادها الاقتصادية، حيث نجحت تركيا في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصادات المنطقة (والسادسة عشرة على المستوى العالمي) (من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي وقد رافق ذلك من خلال زيادة حضور الدور التركي والنشاط في العديد من القضايا الإقليمية المحورية، سواء فيما يتعلق بالشأن العراقي، أو الصراع متعددة العري الإسرائيلي، أو أزمة البرنامج النووي الإيراني، أو طرح تركيا باعتبارها نموذج من قضايا الإصلاح في المنطقة، وأبعادها المختلفة، وغيرها من القضايا (معوض، 2009)

في المقابل، تبنت الحكومة العدالة والتنمية سياسة متكاملة متعددة الأبعاد لا يرى تعارضا بين الهويات وتوجهات السياسة التركية متعددة، وتتمثل الأمور الفارقة في سياساتها في الآتي (أوغلو، 2010)

*ضرورة تفعيل دور تركيا في المنطقة ما وراء الحدود المباشرة.

*إعطاء الأولوية للحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية لمعالجة الأزمة، ورفض سياسات الحصار والعزلة، وتشجيع السياسات المشاركة الإيجابية.

*الانتباه إلى مدخل الاقتصادي للتعامل مع الخلافات، وتعزيز الترابط بين اقتصادات المنطقة.

*ضرورة الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة والطابع المتعدد في إطار تعزيز التعايش الثقافي.

*أهمية التنسيق والسياسة الأمنية المواضيع ورفضت لتأكيد مفهوم الأمن للجميع، مع عدم

استبعاد إمكانية استخدام القوة العسكرية، ولكن في توظيف ذكي لعناصر إطار القوة التركية. هذه الرؤية تتجسد إلى جنب مع الأدوار التركية الفعلية تجاه القضايا -محاولة حكومة العدالة نهج التسوية من خلال لتزام التوازن على جميع المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، وبين التركيز على المصالح الوطنية التركية (الأمنية والاقتصادية والسياسية) وإعادة صياغتها وعرضها في إطار توافق هذه المصالح ومصالح قوى إقليمية متعددة، من ناحية أخرى، وتسعى إلى زيادة استقلالية الرؤية التركية كمركز إقليمي في يخص مصالحها الذاتية المحددة بشكل مستقل ، وتجنب المواجهة المباشرة مع رؤى ومصالح وترتيبات الولايات المتحدة والقوى الكبرى في المنطقة، من جهة أخرى.

ويمكن القول أن هناك ثلاث رؤى أساسية تحكم استراتيجية السياسة الخارجية لتركيا، وهي كما يلي (معوض، 2009)

أولا العثمانية الجديدة قوة إقليمية كبرى.

في هذا النوع من العثمانية الجديدة، ركزت أنقرة على تعزيز مصادر القوة الناعمة لتحقيق أقصى قدر من التأثير السياسي وكذلك الاقتصادي وأيضاً الدبلوماسي والثقافي، وخاصة في المناطق التي كانت تاريخياً تابعاً للإمبراطورية العثمانية، وكذلك في مناطق أخرى، حيث المصالح الاستراتيجية لتركيا .

السياسة المتبعة من قبل حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى السلطة على أساس مبدأ "العمق الاستراتيجي" التي أنشأها وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، وربطها بما يسمى "تصفير

المشكلات مع الجيران" مما يسمح لتركيا لاستعادة دورها التاريخي في البيئة الإقليمية، التي أهملت بسبب المبالغة في الاهتمام بتعزيز العلاقات مع الغرب، والأهم من ذلك أن نشاط تركيا في نطاق المحيط يسمح لها لتعزيز المكاسب التجارية، وذلك مع نمو اقتصادها، و زيادة القدرة التصديرية، ومضاعفة الصادرات التركية إلى دول في المنطقة، خلال حكم حزب العدالة والتنمية.

ومع ذلك أشار إلى أن العثمانية الجديدة تبنت التعددية الثقافية، مما يساعد على استيعاب التعدد العرقي في البلاد.

والهدف العثماني الجديد هو هدف التواصل ليس فقط مع العالم الإسلامي، كما يعتقد البعض، ولكن أيضا مع الغرب، حيث يسعى قادة حزب العدالة والتنمية لبناء علاقات مميزة مع الدول الإسلامية لإكمال دائرة العلاقات الخارجية، ولكن ليس كبديل للعلاقات مع الغرب.

ثانياً : الكمالية: أن الرؤية التي يتبناها العلمانيون في تركيا، الذي يرتبط مؤسس الجمهورية في البلاد، تختلف بشكل واضح عن التوجه العثماني الجديد. بينما تفضل العثماني إلى تبني سياسة إقليمية طموحة في الشرق الأوسط وما وراءه، ويفضلون عدم الخوض في مشاكل العالم العربي. والعلمانية الكمالية يفضلون اتخاذ تدابير عسكرية ضد سياسات الإسلامية في التعامل مع القضية الكردية. في حين تحبذ العثمانية الجديدة إقامة علاقات وثيقة مع الاتحاد الأوروبي وعلاقات جيدة مع واشنطن. ويلاحظ في هذا الصدد أنه خلال السنوات الأولى لحزب العدالة والتنمية الحاكم، وافق على اتخاذ عدد من الخطوات القانونية من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والخطوات التي لم تتخذ حتى الحكومات العلمانية التي حكمت تركيا من قبل،

والهدف من ذلك هو الرد على المخاوف الداخلية من الحكم الإسلامي، وتأكيد التوجه الديمقراطي مقارب إلى الغرب من حزب العدالة والتنمية. (الصعب، 2011)

الثالث: الديغولية التركية: والذي يمكن أن يسمى الطريق الثالث داخل تركيا، والرؤى الاستراتيجية مشاركة تركية متطورة، وترف جديد العثمانية تتلاقى .على الرغم من الاختلافات بين رؤى المرجع السابق لهم، وأنهم على حد سواء لديهم شعور قوي بالوطنية والانتماء للدولة التركية ليس هناك شك في أن العثمانية الجديدة لا ترفض إنجازات الجمهورية الحديثة، والتي تتلاقى مع التوجه الكمالي في الدفاع عن المصالح الوطنية لتركيا، ونتطلع إلى بلدهم كما مركزية دولة في المنطقة، ولكن أيضا في العالم، والتي يدفع السياسيين الأتراك لتوسيع المكانة الدولية للبلاد رئيسا الفرنسي اعتمد شارل ديغول في الستينات، وهو ما يعني أن تركيا قد تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من مصادر قوتها الذاتية، وتوسيع دائرة العلاقات الخارجية، ولكن تراه الاستقلال عن الهيكل العسكري حلف شمال الأطلسي، وذلك كما فعلت فرنسا في ظل ديغول، ولكن دون أن يعني الانفصال التام من المنظمة. (عبد القادر، 2010)

لذلك، سياسات تركيا في تحليل الأدوار الغربية، وخاصة في الولايات المتحدة، الذي يركز على أسباب التوتر والخلاف بين القوى الإسلامية والعلمانية، وتحليل يفتقر إلى العمق، واستبعد أن المصالح الاستراتيجية لتركيا هي حقيقية القوة الدافعة في توجيه السياسة الخارجية للبلاد.

المبحث الثاني

أسس ومحددات الموقف التركي من الربيع العربي

بعد بدأ الثورات العربية أيقنت الحكومة التركية أن الاستقرار في ظل الظروف الراهنة لا يمكن تحقيقه إلا من خلال دعم الإصلاحات الديمقراطية (Recep, 2011).

وسيتم تحديد محددات الموقف التركي من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول : مرحلة التحرك المرتهن والمسمى أحادي الجانب:

المطلب الثاني : مترددة في المشاركة:

المطلب الثالث : السياسة الوقائية:

المطلب الرابع : مرحلة العودة للمتابعة بالكثير من الحذر:

المطلب الأول : مرحلة التحرك المرتهن والمسمى أحادي الجانب:

-التأييد لاضطرابات الربيع العربي وخيارات الإصلاح السياسي والليبرالية.

-والحذر من تقديم دعم واضح وصريح، لأن مصالح اقتصادية مهمة التركية في

المنطقة كانت في خطر، لا سيما في ليبيا.

-التردد في قبول الضغوط الدولية لتغيير النظام، ونقد هادئ من حلف شمال

الاطلسي في المراحل الأولى للثورة الليبية. (أونيس، 2012)

المطلب الثاني : مترددة في المشاركة:

- تردد في المشاركة في هذه الطريقة التي تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا تحت ضغط دولي متزايد، وخطر فقدان الدعم من دول الربيع العربي.
- فشل تركيا للعب دور نشط في ليبيا.
- +تبعته تركيا سياسة استباقية في سوريا، من خلال الضغط على النظام السوري في البداية من أجل تقديم تنازلات.
- ثم تحول الاهتمام التركي من الربيع العربي إلى الشأن الداخلي التركي، حيث السباق للانتخابات التشريعية في عام 2011.

المطلب الثالث : السياسة الوقائية:

- انعكست في مرحلة جديدة من السياسة الخارجية التركية الأكثر نشاطا لإظهار أن ثقة حزب العدالة والتنمية عالية بعد الانتخابات التشريعية.
- حاولت تركيا للحصول على مركز الصدارة في الربيع العربي من خلال توجيه انتقادات قوية لإسرائيل، لا سيما في ما يتعلق في أزمة القافلة التركية.
- الدعوة إلى القضية الفلسطينية باعتبارها وسيلة للحفاظ على أهمية تركيا في العالم العربي.

المطلب الرابع : مرحلة العودة للمتابعة بالكثير من الحذر:

-وبحلول نهاية السنة الأولى من اندلاع الثورات العربية عادت تركيا إلى الحذر والهدوء.

-التكلفة الاقتصادية تجاه رد فعل عنيف من سوريا والنظام السوري.

-هناك حالة من عدم اليقين تجاه الحالة السورية لأن نتائج الصراع بين النظام السوري

والمعارضة، والصراع لا يزال يراوحه مكانه.

-أتفق مع ما الخطوة التركية التي اتخذها الاتحاد الأوروبي من العقوبات ضد النظام

السوري، وقبول مبادرات منظمة حلف شمال الأطلسي تستهدف إيران.

-وعلى الرغم من أن العلاقات مع الولايات المتحدة لا تزال على الطريق الصحيح، ولكن

مسار العلاقة مع الاتحاد الأوروبي وفرنسا على وجه الخصوص ليست كذلك.

-السياسة الحذرة تعكس إدراكا غير ملموس في بعض دوائر صنع السياسة الخارجية

التركية وعلى ما يبدو أن تورط نفسها في المنطقة.

استقرار طبيعة النهج التركي تجاه ثورات الربيع العربي تكشف عن أن تأسست على اثنين

من الافتراضات الأساسية مرتبطة مع بعضها البعض تمثل في التطورات في الشرق

الأوسط تشير إلى أن التغيير أمر لا مفر منه، ويجب التكيف مع هذا التغيير، لا مقاومته،

كما أن تركيا يجب أن تتكيف مع هذه الأحداث بشكل كاف من شأنه تعظيم مصالح تركيا

في المنطقة على المجالات السياسية والاقتصادية ومستويات الأمان.

على هذا الأساس فإنه يمكن تقسيم محددات الموقف التركي فيما يخص "الثورات العربية"

إلى الفروع الآتية:

الفرع الأول : السياسية المختارة:

قال وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو جاء "تسونامي العربي" الذي ضرب الأنظمة في المنطقة، بأنه "التدفق الطبيعي للتاريخ" وهو حدث "عفوي" و "ضرورة" جاء بعد طول انتظار، كما يجب أن يكون قد حدث في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. وقال داود أوغلو ما يحدث في العالم العربي " وهو المسار الطبيعي للأمر" وأن التغييرات الحاصلة في الشرق الأوسط الناجمة عن ضرورة اجتماعية، مؤكدا أنه يجب الابتعاد عن القادة العرب لأنها تقف أمام رياح التغيير (Ahmet, 2012)

هذه الرؤية قد تمثل نقطة انطلاق أساسية لصياغة مبادئ السياسة الخارجية التركية في

التعامل مع الثورات العربية، والتي تتجسد في ذلك (أدر، 2011)

أ- احترام رغبة الشعب في التغيير والديمقراطية والحرية.

ب- الحفاظ على استقرار وأمن الدول، والحاجة إلى أن تكون سلمية في التغيير والحرية

والأمن.

ج- رفض التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية، من أجل تجنب تكرار مأساة العراق

وأفغانستان، وتعرض البلدان العربية لخطر الاحتلال أو التقسيم.

د- تقديم المساعدة والدعم للتحويلات الداخلية من خلال الظروف الداخلية الخاصة بكل بلد.

هـ- رعاية الاستثمارات التركية والمصالح الوطنية العليا، وقبل كل شيء المصالح

الاقتصادية والحفاظ على أرواح وممتلكات المواطنين الأتراك.

و- على أساس الشرعية الدولية والتحرك في إطار القوانين والقرارات الصادرة عن الأمم

المتحدة الدولية.

ز- عدم توجيه الأسلحة التركية إلى الشعب العربي واقتصار الدور تركيا في المهام الإنسانية غير القتالية والقيام بأعمال الإغاثة.

ح- مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل بلد وظروف العلاقات الخارجية الداخلية ووضع ومصالح تركيا المتشابكة معها.

على الرغم من أن المخاوف التركية في أن أحداث المنطقة قد تؤدي إلى تراجع علاقاتها مع الدول العربية، ولكن تجربة الانتعاش بعد سقوط الاتحاد السوفياتي مثل خطر التراجع في أهمية تركيا الاستراتيجية إلى التحالف الغربي، وبأي شكل من مزيد من الفرص والتنقل في دول آسيا الوسطى وظهور تركيا كنموذج لبلدان العالم الإسلامي، وقد دفعت الحاجة إلى إعادة ضبط الدور التركي في المنطقة في محاولة لاستغلال الفرص التي قد تنشأ فيما يخص "الربيع العربي"، وخاصة بعد الثورات العربية إذ شدد على أهمية دور تركيا كنموذج لبلدان المنطقة.

كما يجب أن يجري النقاش في أنقرة حول تأثيرات "الربيع العربي" في الاستثمارات التركية المختلفة في المنطقة تبني التعامل مع مفهوم الربيع العربي على ثلاثة مستويات:

(1) استغلال الحدث لتوثيق علاقات تركيا الدولية: وخلال محاولة لاستعادة مركزية الدور التركي من كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من خلال إعادة توظيف الدور التركي في الاستقرار الإقليمي في المرحلة الجديدة ، والاستفادة من النفوذ السياسي والقوة الناعمة وترابط العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة، وفي هذا الإطار أثبتت التقارب التركي-الأمريكي المتزايد في ضوء التنسيق المشترك بشأن التعامل مع الملف السوري،

وحول طرق لاستيعاب التيارات الإسلامية التي تصاعد وجودها في المشهد السياسي العربي.

(ب) دعم العلاقات مع النظم الجديدة: سعت تركيا لإنهاء حالة التوتر من جانب العلاقات مع النظام المصري السابق، من خلال الوقوف إلى جانب المتظاهرين المصريين ، من ناحية أخرى العمل على توثيق العلاقات في الأبعاد المختلفة مع مصر بعد 25 يناير، وصولاً إلى التعاون العسكري والأمني، ومن ناحية أخرى وعلى وجه الخصوص أن هناك رؤية تركية أن أي تقارب مصري ستعيد الترتيبات الأمنية والإقليمية و عادة تشكيل خريطة التحالفات الإقليمية في المنطقة.

وفيما يتعلق الملف الليبي، كان عليه أن يعطي تركيا من تحالفها الوثيق مع نظام القذافي، ودبلوماسية نشطة تجاه ليبيا في مرحلة ما بعد سقوط "نظام العقيد" دوراً رئيسياً في تسهيل مهمة الشركات القابضة لإيجاد اتفاقات سياسية واقتصادية كبيرة مع النظام الليبي الجديد. كما يأتي في هذا السياق، إلى التخلي عن دعم نظام بشار الأسد في سوريا، على الرغم من العلاقات الشخصية الوثيقة التي ربطت بين أردوغان الأسد، على الرغم من تعقيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع "النظام البعثي"، بعد أن وصلت أنقرة لاعتقاد بأن الأسد لن يقوم بإجراء إصلاحات جذرية لإنقاذ نظامه، ودفع سوريا نحو التحول الديمقراطي، وذلك استجابة لتطلعات الشعب السوري، مما أدى إلى اضطراب الموقف التركي السوري ، مما اضطر بتركيا لأن تقوم بالتركيز على توثيق العلاقات مع الشركاء في مرحلة ما بعد الأسد. (الجزيرة، 2015)

(ج) تعميق العلاقات مع الحركات الإسلامية: اتضح لمراقبة التحركات التركية في المنطقة

خلال فترة ما بعد الثروة أن هناك تركيز لتركيا لدعم حركة الإخوان مسلم والجماعات الإسلامية الأخرى التي كانت نشطة على الساحة السياسية بعد الثورات العربية، من خلال تشجيعهم على العمل السياسي وفقا لمنهجية واقعية نسبيا من خلال الاستفادة من الاستشارات السياسية والاجتماعات التي عقدتها تركيا مع الكثير من هذه التيارات. في هذا السياق، وتم توجيه دعوات إلى عدد من أعضاء الحركات والأحزاب ذات الميول الإسلامية لزيارة أنقرة للاستفادة من التجربة من إسلامي تركيا، التي تنص على أن تدخل الدولة في حياة المواطنين من خلال إصدار مبادئ الشريعة الإسلامية تخطاها الزمن . وعقدت حلقات دراسية ومؤتمرات مشتركة أيضا في عدد من الدول العربية كان معظم المشاركين من التيارات الإسلامية.

وقد أثبتت استراتيجية تركيا الخبرة في دعم مشاركة الإسلاميين في العمل السياسي العربي، في مقابلة في أردوغان خلال زيارته لمصر، ليبيا، وتونس ، في حين أشار إلى أن العلمانية لا تختلف أو تتعارض مع الهوية الإسلامية، إلا أن ذلك التصريح جلب عاصفة من الانتقادات من نفس التيارات الإسلامية .في هذا السياق، سوريا، من جانبها، كما أطلقت حملة شرسة ضد الحكومة التركية عن دعمها لحركة الإخوان مسلم السورية، مشيرا إلى أن تركيا تسعى لإعادة الهيمنة، على المنطقة من خلال استراتيجية جديدة ما تسمى "العثمانية".

ويمكن القول أن العوامل السياسية لطبيعة الدور التركي في المنطقة كان محافظ للأنماط المتغيرة للسياسة الخارجية تجاه الثورات العربية، وفقا لخصوصية كل حالة على حدة، وكان في هذا السياق عدم الاكتراث في الوضع في البحرين واليمن، حيث يرتبط مع توجهات التركية الحرص التركي على العلاقات السياسية مع دول مجلس التعاون الخليجي، لذلك جعل نهج التركي تجاه الملفين (اليمني، والبحريني) يستند إلى ضرورة إنهاء الأزمات الداخلية في بلدين ووضع حد للانقسامات الطائفية من خلال الأنماط السلمية، بالتزامن مع رفض التدخل الأجنبي، وخاصة الإيرانية منها لما لها من تأثير وانعكاسات سلبية على عملية التغيير السلمي والتدريجي.

الفرع الثاني : الاقتصادية المختارة:

تخشى تركيا أن الاستثمارات الضخمة في المنطقة تضرر مع التغيرات التي تحدث في الدول العربية، واعتبر أن المشاكل السياسية والأمنية في المنطقة من شأنه أن يؤدي إلى مشاكل اقتصادية قد تقلص الصادرات التركية إلى دول في حجم المنطقة، مما قد يؤدي إلى زيادة العبء المالي الذي قد يؤثر سلبا في معدلات نمو الاقتصاد التركي. كما تخشى تركيا العواقب الاقتصادية للثورات العربية، وخاصة فيما يتعلق اتفاقيات التجارة الحرة المبرمة مع عدد من الدول العربية، بما في ذلك الاتفاقية الموقعة مع مصر وليبيا، فضلا عن إنشاء منطقة مشتركة بين لبنان وسوريا والأردن واتفاق تركيا والاتفاقية التي علقت بعد الموقف التركي المتعلق بالأحداث في سوريا (معوض، 2011)

تركيا تخشى كذلك من ارتفاع أسعار النفط العالمية بسبب أحداث المنطقة الملتهبة، لأن ذلك سيؤثر على ارتفاع معدل العجز التجاري، نظرا لاعتماد تركيا على استيراد أكثر من 90 في المئة من احتياجاتها من الخارج مقارنة بين حجم الصادرات والواردات التركية تضاعف العجز في ميزان التجارة الخارجية إلى ما يقرب من 505 مليار دولار أبريل 2010 إلى 9 مليار دولار في أبريل 2011. (عبد القادر، 2013)

على الرغم من الحذر الذي تبديه تركيا في التعامل مع أحداث المنطقة، ولكن كان من الواضح أن مواقف الثورة المصرية ساهمت في تعطيل التوقيع على اتفاقية للتجارة الحرة مع دول الخليج نظرا لطلب التوقيع مؤخرا على اتفاق دون إبداء أية أسباب، وكان الاتفاق أن يتم التوقيع في ديسمبر كانون الأول عام 2011.

ويمكن القول أن مواقف تركيا حول الثورات العربية أثرت على مصالح الاقتصادية لتركيا في المنطقة التي شهدت تطورات هامة نظرا لفعالية استراتيجية تركيا لأجل "البحث عن أسواق جديدة" ورسم السياسات ، وهذا ما وصفه بـ "سياسات العلامة التجارية" الجديدة إلى أنقرة .وقد انعكس هذا في تغيير المواقف من تركيا "الربيع العربي"، حيث دعمت في وقت مبكر كل من الثورة المصرية والتونسية، وذلك بسبب انخفاض حجم الاستثمارات التركية في كلا البلدين مقارنة مع ليبيا، على سبيل المثال .في ليبيا وحدها، هناك حوالي 25000 مواطن تركي، والاستثمارات التركية التي تقدر بنحو 15 مليار دولار في السوق الليبي هو أيضا السوق الثاني للمقاولين الأتراك في الخارج بعد روسيا، وهناك في ليبيا ما يقرب

على 120 شركة تركية وبعد حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2010 إلى 9.8 مليار دولار أمريكي. (الصعب، 2011)

الفرع الثالث: المنحى الأمني :

لعبت محددات الأمن دورا في تشكيل السياسة الخارجية التركية في الفترة السابقة وعلى وصول المعالم حزب العدالة والتنمية، ولكن بصياغة قادة الأحزاب مفهوم تركية مختلفة للأمن، وينبع من أن الدول المجاورة ليس بالضرورة أن يكون مصدر التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي التركي، ولكن قد يكون التعاون المشترك مع دول الجوار لاتفاق مع جميع التهديدات التي يمكن أن تؤثر على سلامة الأمن والاستقرار التركي. وقد لعبت عوامل الأمن دورا رئيسيا في تحديد النهج التركي تجاه الثورات العربية، التي انطلقت من تركيا قناعة مفادها أن استمرار الاحتجاجات والثورات قد يؤثر على مستقبل الاستثمار السياسي والاقتصادي في المنطقة، بما في ذلك قد يخدم مصالح للسياسات الإسر ائيلية، ويرفع من تكلفة الأمن على تورط تركيا في التفاعلات الشرق الأوسط (خليل، 2012)

تأسست هذه القناعة على التجربة التركية في حرب العراق في الفترة 1990-1991، حيث التداعيات الأمنية ضخمة من الخسائر الاقتصادية التي قضت مضاجع الأتراك لا تزال المستحقة للتعويض أراضي شمال العراق، وتزايد الهجمات ضد حزب العمال الكردستاني تركيا انطلاقا من الاراضي العراقية، هذا فضلا عن الدور المتنامي الإيراني في العراق، بما في ذلك مضاعفة التحديات الأمنية والسياسية لأنقرة. (عبد القادر، 2010)

كما تم ربط ذلك بأن "النموذج التعاوني" الذي دعت إليه أنقرة للتعامل مع المشاكل الأمنية والتهديدات التي تواجهها المنطق، لم تعد غير مجدية في ظل العلاقات التركية-السورية التي تضررت من الثورة السورية، وقبل ذلك في العلاقات مع إسرائيل التوترات بسبب أزمة الأسطول هذا فضلا عن الأضرار التي لحقت العلاقة مع طهران أقدم أنقرة على نشر الدرع الصاروخية على أراضيها صواريخ هذا بالإضافة إلى الصراع بين طهران وأنقرة في التأثير على مجرى الأحداث على أرض الحلبة السورية، في حين أن إيران تدعم النظام البعثي، وأنقرة تدعم المعارضة، سواء في شيدت سياسية أو عسكرية . (الصعب، 2011)

على هذا الأساس، أظهرت ثورات "الربيع العربي" أن محور السياسة الأمنية هي الأساس في تشكيل السياسة الخارجية التركية، والتي أدت إلى تشكيل المواقف التركية مختلفة عن الثورات الشعبية في المنطقة العربية الأخيرة، مع بالنسبة لسوريا كدولة الأقرب إلى تركيا وربطها مع حدود تمتد لحوالي 877 كلم، ارتبط مع حرص تركيا على استقرار سورية التركية من تداعيات الأزمة السورية، السياسية والاجتماعية وبشقيها العليا والكردية على الوضع الداخلي في تركيا، والخوف من أزمة احتمالات الانتقال إلى حدودها الجنوبية إذا حصلت على الوضع الأمني خارج نطاق السيطرة، أو تطور المواجهة العسكرية بين القوى الغربية وسوريا، كما حصل في ليبيا.

وفيما يتعلق بالوضع في البحرين واليمن، برز الأمان المحدد في تشكيل السلوك التركي الذي بدا له أن هناك مخاوف من تحول الأزمة إلى صراع طائفي والطائفي لها امتدادات إقليمية، لا سيما في ضوء تكثيف الإعلام والسياسية والمواجهة الدبلوماسية بين العديد من دول الخليج وإيران من جهة أخرى.

المبحث الثالث

تداعيات الربيع العربي على تركيا

التطورات في المنطقة أثرت في الدور التركي، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، ويمكن الحديث عن هذه التأثيرات من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : من الناحية السياسية:

المطلب الثاني : من الناحية الاقتصادية،

المطلب الثالث : من الناحية الأمنية،

المطلب الأول : من الناحية السياسية:

أدت الثورات العربية إلى إعادة استدعاء-نموذج الدور التركي، مع تجدد النقاش حول كيفية الاستفادة من التجربة التركية .هذا الخلاف يظهر على وجه الخصوص فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين المنحى الديني والسياسي، حيث يمكن التمييز بين عدة اتجاهات، الأول يركز على مجموعة من حركات الإسلام السياسي وضمان آليات الدولة العلمانية / المدنية، من خلال دور الجيش. وتركز الثانية على الآثار المترتبة على نجاح الإسلام السياسي التركي وما يتجلى في رؤية لتطور حزب العدالة ونجاحها في الوصول إلى صيغ توفيقية داخليا وخارجيا .(سالم، 2011)

بالإضافة إلى دور تركيا كنموذج، قدمت الثورات نطاق النشاط من تركيا لوضع دورها كوسيط طرف ثالث في التعامل مع الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة للحد من التدخلات الدولية مع التركيز على الدور التركي على مداخل السياسية والدبلوماسية أساسا، من خلال استضافة المؤتمرات لبعض قوى المعارضة (كما في حالة سوريا وبدرجة أقل ليبيا)، واقتراح المبادرات بين الحرية واعتبارات الحفاظ على الأمن والاستقرار، من خلال وقف العنف وبدء عمليات الإصلاح قد التوصل إلى ترتيبات لنقل السلطة. يبدو هذا النهج التركي بوضوح كما أعلن أردوغان في (7) أبريل / 2011 لخطة "خارطة الطريق" لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال ثلاثة محاور، هي: وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب القوات الحكومية من المدن وتوفير الإمدادات التموينية لهم، وتشكيل مناطق إنسانية آمنة توفر تدفق المساعدات الإنسانية للجميع، وإطلاق الفوري لعملية شاملة للتحول الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف (Prime,2011)

المطلب الثاني : من الناحية الاقتصادية

تركيا تشهد حاليا الخسائر الاقتصادية في علاقاته مع البلدان التي تواجه الثورات، صادرات تركيا لديها خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2011 بنسبة انخفاض 24% في كل من مصر واليمن، و 20% إلى تونس، و 43% من ليبيا، و 5% بالنسبة لسوريا، فضلا عن خسائر المقاولين وشركات البناء التركية في ليبيا، حيث تشكل السوق الثاني للمقاولين الأتراك في الخارج بعد روسيا، مع وجود أكثر من 120 شركة تركية تعمل في ليبيا، وفقا لتقديرات عام 2009. (الصعب، 2011)

ولكن من الضروري عدم المبالغة في آثار سلبية على الاقتصاد التركي .من جهة، ودور المساهم التركي لانقاذ اقتصادات دول الربيع العربي، في سياق الحديث عن المشاريع تعكس سعي تركيا لتنشيط العلاقات التجارية والاستثمارية معها .نجد أيضا أن معظم الشركاء التجاريين الرئيسيين لتركيا خارج المنطقة، كما أن الذي تشكله نسبة الصادرات التركية إلى مصر وليبيا وسوريا اجمالى حجم الصادرات التركية ما لا يزيد عن 1 إلى 1.5% لكل منهما .أيضا، فإن حجم الصادرات التركية انخفض في بعض الدول في المنطقة ، أدى إلى زيادة في الصادرات إلى بلدان أخرى، مثل إيران والعراق والإمارات العربية المتحدة في نفس السياق، تم تعزيز الصادرات التركية شرقا نحو الهند واندونيسيا والصين لزيادة تنويع وجهات الصادرات التركية ربما المؤشرات علامة للنظر أن صادرات تركيا بلغت 55.5 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2011، بزيادة قدرها 20% عن نفس الفترة من العام السابق (معوذ، 2011).

لا يمنع ذلك من ارتفاع أسعار النفط بسبب الأوضاع الصعبة في المنطقة،

ساهمت في ارتفاع في الواردات التركية وزيادة العجز التجاري (Prime, 2011)

المطلب الثالث : من الناحية الأمنية

الأزمات أدت في بلدان المنطقة إلى ظهور الأدوار الأمنية العسكرية التركية ظهر بطريقة أو بأخرى في ليبيا على وجه الخصوص، في إطار المشاركة التركية في حملة حلف شمال الأطلسي لفرض حظر على الأسلحة وتسليم المساعدات الإنسانية. أيضاً، قد أثار بعض المحللين وجود تدخل وإقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية الخطط التركية، في حالة تدهور الأوضاع فيها، للحد من انتشار الآثار السلبية وتدفق اللاجئين داخل الأراضي التركية على الرغم من أن الأتراك نفي هذه التقارير. (خليل، 2010)،

ويمكن القول أن الربيع العربي قد أثار العديد من التحديات الأمنية بالنسبة لتركيا التي ترتبط طبيعة الأوضاع السائدة والناجمة عن الثورات العربية، وسقوط لاحق من الأنظمة السياسية التي بدت قوية في وجهه من ذلك، واتضح لاحقاً أنه أحد أنظمة الشيوخوخة في داخلها، بما في ذلك إيجاد بيئة أمنية مختلفة تتميز حالة من عدم الاستقرار، والتفكك، كما تم تسليط الضوء على نتائج إعادة صياغة أنماط التحالفات الإقليمية، وظهور التهديدات الأمنية والظواهر وفقاً لتطلع تركي مستقبلي.

راهننت تركيا على الثورات العربية، بعد أن أدرك أنه من الصعب جداً أن يتعامل معها، وقد ارتبط هذا الموقف مع طبيعة السياق المحلي المرتبطة بهذه الثورات والأنماط، بما في ذلك الأوضاع الإقليمية والدولية على الرغم من أن تركيا أدركت أن هناك فرصاً إذا استغلت بشكل صحيح يمكن تعظيم مصالحها الاقتصادية على جانب واحد، وتعظم

دور إقليمي مؤثر في تركيا من جهة أخرى، هو أن ترافق ذلك مع الوحدة المتنامية للتهديدات التي تواجهها تركيا يوم مستوى الأمان.

في هذا السياق، لعبت الاعتبارات الأمنية دوراً رئيسياً في تطوير الموقف التركي تجاه البحرين واليمن، والتي ظهرت الأمان المحدد في تشكيل السياسة التركية تجاه الملفين، مع تنامي المخاوف التركية من تحول الأزمة في البلدين ل يكون الصراع الطائفي والمذهبي ملحقات الإقليمية، لا سيما في ما يبدو مع تكثيف وسائل الاعلام والمواجهة الدبلوماسية بين العديد من دول الخليج وإيران.

هيمنت الاعتبارات الأمنية أيضا المواقف التركية تجاه الأزمة السورية، وأنه في ضوء تزايد المخاوف من المشكلة الكردية المشتعل، خاصة في ظل الحدود المشتركة اتساع مع سوريا، وتبلغ مساحتها (877 كم)، والسعي من الأكراد السوريين لإنشاء إقليم الحكم الذاتي على غرار إقليم كردستان العراق. كما يخشى تركيا تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين الى الاراضي التركية، ويبدو أن المخاوف التركية واضحة من تداعيات هذه الأزمة على الوضع الداخلي في تركيا، وأيضا من احتمال انتقال الأزمة إلى حدودها الجنوبية إذا كان حصلت الوضع الأمني خارج نطاق السيطرة، أو تطور إلى مواجهة عسكرية بين القوى الغربية وسوريا، كما حصل في ليبيا. (خورشيد، 2012) هناك تحديات تواجه السياسة التركية وخصوصاً فيما يخص العلاقات التركية الإسرائيلية إذ تواجه الكثير من التحديات نظرا لدعم تركيا القوى لعمليات التغيير في المنطقة، في حين تميل إسرائيل إلى إعادة صياغة معادلات الأمن بعد الخسارة في الوقت الذي حافظت

الأنظمة العربية مع علاقات شبه عادية، خصوصا أن الانتخابات التي جرت في بلدان الربيع العربي أدت إلى صعود الحركات الإسلامية والأحزاب إذ تم اعتماد نهج أكثر عدائية فيما يخص إسرائيل.

وعلى الرغم من أن تركيا قد عملت للحد من تدهور العلاقات مع دول الجوار، والتي تضررت علاقاتها معها بسبب المواقف التركية تجاه القضايا الربيع العربي، وذلك من خلال تأكيد اللجوء إلى العمل العسكري ضد أي من هذه البلدان، ولكن ضمن إطار موقف دولي موحد، ومع ذلك، فقد أدى الموقف التركي تجاه الثورة السورية في تصعيد التوتر بين تركيا وسوريا وإيران والعراق من جهة أخرى. (الطحان، 2010)

وحادثة إسقاط طائرة استطلاع تركية قد يمثل تحديا كبيرا بالنسبة لتركيا، ودفعها للطعن في التهديد السوري في حال حدوث ذلك ستكون العواقب وخيمة فتركيا هي واحدة من دول حلف شمال الأطلسي، ولكن أيضا ثاني أكبر قوة عسكرية في التحالف بعد الولايات المتحدة الأمريكية. (الصعب، 2010)

المبحث الرابع

تقييم الدور التركي في الشرق الأوسط في ضوء الربيع العربي

على الرغم من تصاعد الدور الإقليمي لتركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، ولكن دور تركيا في أعقاب الربيع العربي يتمحور على مجموعة من الركائز الأساسية، وهذه الركائز تتمثل في :

1- موضوع الانتخابات الحزبية أدى إلى التراجع في حضور الموقع التركي فيما يخص الثورات العربية، وخاصة في حالات الثورة الليبية والثورة السورية، هذا لا يعني غياب الدور التركي، إذ أن هناك طلب شعبي من كثير من دول الربيع العربي بأن تقوم تركيا بالكثير من واجباتها تجاه هذه الدول، كما يطالبون بتحسين العلاقات مع تركيا بعيداً عن إيران، (خورشيد، 2012)

2. الربيع العربي فترة من التوتر بين تركيا وباقي دول المنطقة، وخاصة سوريا والعراق وإيران وبدأت تأخذ مسارات خطيرة، وربما بسبب مجموعة متنوعة من أسباب تتعلق بالسياسة التركية نفسها، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

موافقة أردوغان على نشر الدرع الصاروخي الأمريكي الأطلسي على الأراضي التركية حتى من دون موافقة البرلمان التركي يعتبر قراراً استراتيجياً خطيراً، لأنه موجه ضد دول المنطقة، وخاصة إيران، التي وصفها بأنها تشكل تهديداً خطيراً للأمن والتوازن العسكري في المنطقة. (الصعب، 2011)

-تركيا تظهر البعد الطائفي في سياستها تجاه المنطقة العربية، والتي هي عملت على أكثر من صعيد ومستوى، من جهة دعمت حركات الإسلام السياسي، وخاصة حركات الإخوان المسلمين في البلدان التي لديها الانتفاضات والاحتجاجات مثل مصر وتونس وليبيا وسوريا .

وذلك بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية وقطر والجامعة العربية تجاه الملف السوري، والعمل معا من أجل إحالة هذا الملف إلى مجلس الأمن ووضعها تحت الفصل السابع، وهو ما يعني التدخل العسكري في الأزمة السورية. ولا يخفى على أحد أن هذا النهج يحمل في طياته خلفيات سياسية لفرض ترتيبات سياسية جديدة في المشهد الإقليمي في المنطقة، والقضاء على النظام السوري يعني تفكيك التحالف السوري الإيراني مع حزب الله، وافتتاح المنطقة الجغرافية السورية من أجل أن تكون ممرا لخلق تحالف مختلف بين تركيا ودول الخليج ومصر في عهد الإخوان مسلم، وتكون مرتبطة بالسياسة العامة للولايات المتحدة والغرب، وربما هذا ما يفسر سر الحديث عن الحاجة إلى محاكاة النموذج التركي في المنطقة، حيث حققت التجربة الناجحة بين الإسلام والعلمانية والاقتصاد، في حين لا يخفى على المراقب أن كل ما سبق هو نوع من الحرب الذكية لمواجهة النموذج الإيراني، ، في حين أنه يشكل عقبة في وجه السياسات الأميركية في المنطقة (نور الدين، 2011)

-تورط التركي في الأزمة السورية، للحصول على موقف الدعم السياسي والعسكري السوري المعارضة التركية لتغيير النظام في دمشق، أعلنت تركيا أن علاقاتها مع النظام السوري وصل إلى نقطة اللاعودة ، وبهذا قررت تركيا إقامة مخيمات للاجئين واعتماد

التهديد والوعيد للنظام السوري، وكذلك دعمت بالسلح الفصائل التي تواجه النظام السوري، وحولت المناطق الحدودية إلى تجمعات للمسلحين وساهمت في إدخال أسلحة إلى سوريا.

على المستوى السياسي احتضنت تركيا حركة الإخوان المسلمين في سوريا، والمجلس الوطني السوري، الذي اعتمد من أسس مقرها تركيا، والمطالب بإسقاط النظام، والمثير للاهتمام في كل هذا أن الحكومة رجب طيب أردوغان، الذي كان على علاقة صداقة قوية مع النظام السوري في أي وساطة لم تتخذ بين النظام السوري والمعارضة لإيجاد حل سلمي للأزمة السورية، والذي هو نفسه الذي توسط بين النظام والسوري إسرائيل للتوصل إلى اتفاق سلام! كل ما سبق كان كافيا لمتابعة السياسة التركية ضد سياسة سوريا (أونيس، 2011)

تداعيات الانقلاب التركي ضد الملف السوري لا يقتصر فقط، ولكن منذ فترة طويلة مجموع ملفات المنطقة، وعلى وجه الخصوص القضية النووية الإيرانية، حيث انتقلت تركيا من دور الوساطة لدور الضغط ونقل رسائل أمريكية فقط، كما كان الاستهداف التركي من روسيا وإيران من خلال نشر الدرع الصاروخي الأمريكي على أراضيها حتى من دون موافقة البرلمان التركي، وفي حالة العراق، يمارس تركيا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق من خلال اعتماد سياسة محددة اللون السياسي.

1- مثلت أحداث الربيع العربي تحديا حقيقيا أمام السياسة الخارجية التركية، حيث ألحقت في ورطة خطيرة في المواءمة بين المصالح الاقتصادية والعلاقات السياسية مع الدول

العربية من جهة والالتزام الأخلاقي لدعم الديمقراطية وحقوق الشعوب في الأنظمة السياسية الديمقراطية في تحقيق العدالة والإنصاف في مجتمعاتهم

2- يرى الكثير من الخبراء أن تركيا يمكن أن تؤثر أكثر في منطقة الشرق الأوسط من خلال محاولتها لاتخاذ موقف أكثر حيادية، والسيطرة على النشاط الإقليمي، والشروع في تشكيل الائتلافات والتحالفات بشكل وثيق مع الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل هذا قد يكون له تأثير إيجابي على السياسة التركية الداخلية فضلا عن الشارع العربي. (عبد المجيد، 2009)

المبحث الخامس

سيناريوهات الدور التركي في أعقاب الربيع العربي

من خلال هذا المبحث سيتم تحديد الدور الإقليمي التركي من خلال ثلاث مطالب أساسية، ألا وهي:

المطلب الأول: الدور التركي المتنامي:

المطلب الثاني : عزل (أنكفاء) الدور التركي

المطلب الثالث: دور محدود في تركيا

المطلب الأول: الدور التركي المتنامي:

ويستند هذا المسار على افتراض أن تصاعد الدور الإقليمي التركي في المرحلة المقبلة في ضوء النجاحات التي حققتها حكومة أردوغان نحو ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي في تركيا والحفاظ عليه والقيام بدور فاعل ومؤثر إقليمياً، حيث ستكون تركيا لاعباً ومؤثراً في السياسة الإقليمية والمنظمات الدولية والسياسة العالمية (سليم، 2011) ولأجل تحقيق هذا الدور المتنامي قامت الحكومة التركية بمجموعة من السياسات ألا وهي:

- استمرار الدعم الشعبي لحكومة اردوغان على مواصلة سياسة إقليمية.

- الانتهاء من الاصلاحات الداخلية في إطار حل سلمي للمشكلة الكردية وتحقيق النجاح بعد ذلك.

- انسجام السياسة الخارجية التركية مع السياسة الأمريكية العامة، حيث تعتبر تركيا بالنسبة للولايات المتحدة كما هو موضح من قبل مراكز الأبحاث المرموقة مثل (RANDO) كنموذج التي ينبغي اعتمادها من قبل الولايات المتحدة في المنطقة.

- هناك حاجة للولايات المتحدة والدول العربية والغربية لأن تلعب تركيا دور أساسي وفاعل للتعويض عن الدور الإيراني السلبي.

-على أساس تعدد العلاقات والتي لا تقتصر على محور واحد، والذي يسمح لتركيا أن تقوم بدور مهم في الساحة الإقليمية.

المطلب الثاني : عزل (أنكفاء) الدور التركي

هذا المسار يفترض استحالة تحقيق الدور الإقليمي لتركيا، وبالتالي فإن الأهداف التي وضعتها حكومة أردوغان وفكرة داود أوغلو في وضع سياسة جديدة تقوم على دمج قضايا السياسة الخارجية في واحدة من صياغة إطار السياسة العامة، بما في ذلك القدرة على اتباع سياسة خارجية متكاملة لإدراج قضايا متعددة لم تحقق نفس الإطار كما هو مطلوب، والذي يدعو للانسحاب والتراجع إلى الداخل.

ووقف بمعزل عن الدور الإقليمي يعود للأسباب التالية (الجزير ة، 2015):

-عدم وجود القدرة لحزب التنمية والعدالة للاحتفاظ بحصة الأغلبية في البرلمان التركي في الانتخابات البرلمانية المقبلة، وهو ما يعني صعوبة تشكيل الحكومة من قبل الحزب.
- قيام انقلاب عسكري من قبل المؤسسة العسكرية التركية، حيث مدت أصابع الاتهام إلى عدد من الضباط بالتخطيط لاغتيال نائب رئيس الوزراء التركي ، والذي استدعى مجلس الأمن الوطني للنظر في التدخل العسكري بالتآمر ضد الحكومة وهذا يعني العودة إلى الوراء.
- فشل حكومة أردوغان لتحقيق المصالحة مع الأكراد وهذا يضع الحكومة أمام امتحان صعب مع المؤسسة العسكرية التي تريد القضاء على حزب العمال الكردستاني وعدم إعطاء الحقوق الكاملة للأكراد.

-الزيادة في الصراع بين العلمانيين والإسلاميين، بالإضافة إلى الانقسام العرقي بين الأتراك والأكراد والتحديات الاقتصادية التي تؤثر سلبا في أي دور إقليمي.

- قلل من أهمية الاستراتيجية لتركيا لدى الولايات المتحدة. (عبد القادر، 2010)

المطلب الثالث: دور محدود في تركيا

ويركز هذا المسار على افتراض أن الدور التركي سيكون الحد الأدنى أو محدودة لعدم قدرة تركيا على لعب دور فاعل في القضايا الكبرى، وخاصة قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وأنه لا يوجد المنافسين واللاعبين الإقليميين إلى تركيا في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى أن تركيا تركز على مجالات أخرى، مثل قبرص والبلقان والقوقاز وأهمية أكبر في الشرق الأوسط مع أنقرة ومحدودية دور تركيا يعود لما يلي(غالي، 2009):

-عدم قدرة لمن سيأتي بعد أردوغان على الرئاسة للحكومة للحصول على قاعدة شعبية كبيرة تمكن تركيا من لعب دور فاعل في المنطقة.

-تحديد الدور الإقليمي التركي من قبل الإدارة الأمريكية الجديدة، قد تعتمد على تركيا بشكل كبير في آسيا الوسطى، كما يغيب الآن (الشرق الأوسط الكبير أو الجديد)، وبالتالي تركيا ستشكل الأساس لتحقيق ذلك، وسوف تكون بمثابة ركيزة استراتيجية للولايات المتحدة تجاه آسيا الوسطى .

-فشل المحاولات التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سيكون عقبة أمام ظهور أي دور إقليمي تركي.

-يزيد من الحساسيات من قوى إقليمية أخرى، مثل إيران ومصر، والمملكة العربية السعودية، سوف تحد من فعالية الدور التركي في الشرق الأوسط.

-عدم وجود قدرة تركيا على تحقيق التوازن في العلاقات بين إسرائيل والتعاطف مع الحركات الإسلامية، وخاصة حماس تفقد خاصية التوازن في العلاقة بين المعتدلين والمتشددين في المنطقة، لأنها تقف على قدم المساواة منهم.

-الانفتاح التركي الى سوريا وتطوير علاقاتها معها سينعكس سلبا على أداء دور الوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين اسرائيل وسوريا.

- العقدة الكردية ستظل عائقا أمام لعب تركيا لدول إقليمي بارز.

الفصل الرابع

استراتيجيات وتوجهات السياسة التركية نحو دول الربيع العربي

الفصل الرابع

استراتيجيات وتوجهات السياسة التركية نحو دول الربيع العربي

المقدمة:

السياسة الخارجية التركية اعتمدت تجاه دول الربيع العربي لأول مرة مقارنة تقوم على افتراضين أساسيين بأن التغيير أمر مٌلحّ لا مفر منه، أما فيما يخص الثاني فهو ما الفائدة التركية من هذا التغيير، ما لم يتطلب التكيف السريع معه والأخذ في الاعتبار المصالح الوطنية الإقليمية والدولية، ودورها فيما يخص الأنظمة السياسية الجديدة مما يجعلها أكثر انخراطاً في الاستقطابات الإقليمية.

في حالة من التنافس والصراع بين القوى الإقليمية والدولية لإعادة رسم خريطة التوازنات الإقليمية، حيث خطط الولايات المتحدة الصهيونية الغربية الواردة في مشروع الشرق الأوسط الكبير، فضلاً عن المشروع الإيراني استناداً إلى تصدير الثورة الإسلامية إلى محيطها، و استناداً إلى مدخل يمهّد عقيدية الهيمنة، ينعكس السياسة التركية ساعي خاص المشروع الإقليمي لإحياء الإمبراطورية العثمانية في ثوب عصري، والذي يعرف باسم مشروع "العثمانيين الجدد". (هشام، 2014).

كما أخذت أنقرة الاستفادة من التطورات في المشهد السياسي في دول الربيع العربي لتوثيق العلاقات الدولية، من خلال محاولة لاستعادة مركزية الدور التركي من كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يؤكد، من خلال إعادة توظيفهم في خدمة الاستقرار الإقليمي في المرحلة الجديدة، ما أريد في الواقع العملي في التقارب المتزايد التركي وفي ضوء التنسيق المشترك الولايات

المتحدة على التعامل مع الملف السوري، وحول سبل استيعاب التيارات الإسلامية التي تصاعد وجودها في المشهد السياسي العربي خلال مرحلة انتقالية مراحل.

تجدد الإشارة إلى أن تراجع صعود تيار الإسلام السياسي في مصر وتونس والانجراف في خضم حرب أهلية طاحنة في سوريا وليبيا قد تشكل تحديا حقيقيا لفعالية السياسة الخارجية التركية الأيديولوجية الاعتماد لدعم تلك الحركات الإسلامية، ما تسبب في فقدان متعددة الأوجه لأنقرة على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

ولأجل الفائدة العلمية سيقوم الباحث بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : واقع وتوجهات السياسة التركية نحو سوريا:

المبحث الثاني : واقع وتوجهات السياسة التركية نحو مصر:

المبحث الثالث: واقع وتوجهات السياسة التركية نحو ليبيا:

المبحث الرابع: واقع وتوجهات السياسة التركية نحو تونس:

المبحث الخامس: واقع وتوجهات السياسة التركية نحو اليمن:

المبحث الأول

واقع وتوجهات السياسة التركية نحو سوريا

العلاقات السورية التركية المتوترة سنوات قبل سوريا منذ الاستقلال في عام 1945، حتى نهاية القرن الماضي، على الرغم من أن أطول الحدود التركية المشتركة مع سوريا، بالإضافة إلى الروابط التاريخية والاجتماعية والاقتصادية.

ووصل تباين العلاقات في بعض الأحيان إلى حشد القوات العسكرية التركية على الحدود السورية، وحدث هذا بوضوح مرتين: المرة الأولى في عام 1957 بعد تأسيس حلف بغداد وانضمام سوريا إلى

مصر في شجب تحالف وإدانة سياساته، واتباع التقدمية كانت سياسة معادية للنفوذ الأميركي المتنامي في المنطقة بعد تراجع السطوة الفرنسية والبريطانية، الأمر الذي زاد من قوة التحالف

السياسية السورية المصرية، ويعتقد البعض أن هذه التهديدات كانت سريعة في الوحدة المصرية- السورية من أجل تجنب أي غزو محتمل من سوريا. (خليل، 2013)

المرة الثانية كانت في عام 1998، الذي كان لإجبار الحكومة السورية على طرد عبد الله أوجلان وإغلاق مقرها والجيش الغرض هو ما فعلته السلطات السورية.

معظم المشاكل بين أنقرة ودمشق، في لواء الاسكندرونة وكذلك قضية المياه وقضية الأكراد التوتر في العلاقات بين سوريا وتركيا على مسار طويل ومتراكم من السياسات العدائية التي تأسست

بدورها على عدد كبير من عوامل التنافر، مثل الذاكرة التاريخية، والنزاع على الجغرافيا، والموارد المائية، والأكراد، والسياسة الإقليمية (الجزيرة، 2015)

شكل موقع الدولتين باعتباره مجالاً للتفاعل الحضاري والتنافس السياسي والعسكري، لأنه يمنح القوى

التي سيطرت على أهمية ووزن على الصعيد العالمي من خلال مراحل مختلفة من التاريخ. هذا وإن الاعتقاد بأن الغرب لجعله يساهم بقوئل استثمار عداوات كبيرة، وإنشاء جدران عدم الثقة. ملف الحدود ويشمل قضيتين رئيسيتين، الأولى هي النزاع حول الجغرافيا في ما يخص لواء اسكندرونة وغيرها من الأراضي التي تحتلها تركيا، وضممتها خلال النصف الأول من القرن العشرين، والثانية هي التداويات السياسية والأمنية الهشة. ويحافظ على الحدود بين البلدين على علاقات ودية ، بحيث لا يريد البلدين الذهاب بعيدا في توتير العلاقات أن يؤدي إلى صراع عسكري أو حتى التحكيم الدولي. وساهمت المتغيرات الدولية في إعادة النظر في الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، وكانت سوريا وتركيا واحدة من الأكثر تضررا من الدول، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المنافسة والتوتر والتناقض في وجهات النظر والمواقف من أجل السياسة الإقليمية. ومع ذلك، فإن القضية الأكثر أهمية من وجهة نظر الجغرافيا السياسية هي قضية الحدود، التي سحبت في الرؤية الأولى، افتراض "تثبيت" الحدود السياسية الحالية، وهذا يعني منع سوريا من المطالبة أراضيهم المحتلة فيما يخص لواء الاسكندرونة. (الصعب، 2011) والرؤية من الثانية، افتراض أن الحدود يمكن تغييرها، ولكن في إطار اتفاق إقليمي وتحت رعاية المجتمع الدولي، الذي من المفترض أن التوصل إلى تسوية سياسية للصراع بين العرب و "إسرائيل". فإنه لا يقتصر على التوتر في أبعاد التاريخ ، ولكنه يتجاوز ذلك إلى التداخل الديموغرافي يتم تضمينها في الجغرافيا السياسية للبلدان في المناطق الحدودية، وحتى في عمق المتبادل، لا سيما في التركية العربية الإيرانية مثلث، وفي التكوين الديني والثقافي، ويأتي من ذلك "قلقه الحدود" و "القلق الأعراق" و "حق تقرير المصير" وهذا فقط. (عبد القادر، 2010)

هناك عامل الوطني، الذي هو عامل من عوامل التوتر في العلاقات السورية-التركية، من جهة الشعور بالتفوق النسبي لتركيا في معيار وطني، وذلك بسبب صعوبة التضامن العربي مع سوريا، في حين أن سوريا تدرك هشاشة النسيج العرقي في تركيا، وقدرته على التفكك والاضطراب. (عبد القادر ، 2013)

إضافة إلى أن البعد الاقتصادي للجغرافيا السياسية للشرق الأوسط يمثل عنصرا تتابزا، وذلك بسبب عدم وجود توازن مهم، وعدم التوازن، وتطوير الأداء الاقتصادي المحتمل. بالإضافة إلى ذلك، معامل القدرة التي تترتب على ذلك الصراع لصالحه الأعباء المادية والمعنوية للكثيرين، ويؤدي إلى اعتماد تحالفية واتباع سياسات واستراتيجيات لاحتواء معادية. كما وسوريا وتركيا تتنافس على إيرادات النفط في المنطقة، وخاصة النفط العراقي، قاد التقارب بين البلدين لمعالجة العلاقات الإيجابية ككل، وليس إلى حل نهائي للمشاكل القائمة بينهما، وهو ما يعني أن الطرفين يمكن التواصل إلى حل وسط بعيداً عن الاتفاق النهائي، الأمر نفسه ينطبق على مشكلة الحدود، وحول الصراع المياها بين سوريا وتركيا، حيث بقيت في الإطار الدبلوماسي. (الصعب، 2011)

وعلى الرغم من الخلافات وتعارض مع الرؤى في اتصال مع القضايا الجوهرية في المنطقة، هناك ذروة القرب مثل تأكيد من تركيا، وإن لم يكن بالقوة والوضوح الكافيين، أن العلاقات مع إسرائيل ليست على حساب العرب، وأعلنت مستمرة تقريبا، وينبغي أن يستند أن السلام بين سورية وإسرائيل على أساس مبادئ الشرعية الدولية، وفي سياق إقليمي شامل.

تركيا هي أيضا مصلحة في مسألة تسوية سياسية بين إسرائيل وسوريا، ودخولها على

خط الوساطة بين الطرفين، من خلاله ممكنة طمأنة السياسة السورية.

كما وتحول الأزمة في العلاقات السورية التركية إلى مرحلة خطيرة من التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل، حيث نظرت القيادة السياسية السورية في وجهه باعتباره يهدف إلى وضع سوريا بين المطرقة والسندان، وأن العسكرية والسياسية والأمنية تحالف بين تركيا وإسرائيل يشكل ضغطاً استراتيجياً في مختلف المجالات، وأنه يشكل الأساس لتوخي الحذر والشك فيما يخص الأمن الاستراتيجي للمنطقة العربية ككل.

في المقابل، اتهمت تركيا الحكومة السورية إيواء وتدريب عناصر من حزب العمال الكردستاني، وأنه يستخدم "الورقة الكردية" لزعزعة الأمن، بالإضافة إلى الشك أنه يدرس العلاقات السياسية والتعاون من اليونانية والعلاقات السورية مع الجزء اليوناني من قبرص. (معض، 2012) أنتجت تداعيات الحرب العالمية الأولى إلى اتفاق بين تركيا وفرنسا باعتبارها الدولة إعاره إلى سوريا يتطلب ترسيم الحدود التركية-السورية، مما أدى إلى الانفصال التدريجي للأراضي شملت الجانب الشمالي لسوريا منذ ذلك الحين وحتى 1939.

حيث يعود تاريخ التوتر في العلاقات بين البلدين تعود إلى الفترة التي ضمتها تركيا إقليم هاتاي، والمعروف أن سوريا بلواء الاسكندرونة في عام 1939. في ذلك العام تم انضمامه إلى تركيا، لكنه رفضت سوريا تلك، ونظرت المنطقة جزء من أراضيها. بالإضافة إلى لواء اسكندرون، كانت مشكلة المياه جزءاً أساسياً من العلاقات المتوترة بين أنقرة ودمشق، منذ تركيا هي دولة المنبع لنهر دجلة والفرات، والتي تمر عبر الأراضي السورية والعراقية. على مدى عقود، واصلت تركيا لبناء سدود على النهرين، هو أن مشروع جنوب شرق الأناضول للإقامة سد ضخم على نهر الفرات تشكل قمة مشكلة المياه بين البلدين الجارين.

في وقت واحد، وشكل من أشكال الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني، واحدة من أكثر حدة التوتر بين سوريا وتركيا نقطة، كما رأى المجلس منظمة ارهابية.

التوتر بقي مهيمنا على العلاقة بين الجانبين حتى أكتوبر من عام 1998، عندما زعيم حزب العمال الكردستاني طرد سوريا، عبد الله أوجلان، من أراضيها، بعد أن هددت تركيا التدخل العسكري في سوريا وجاء الاتفاق الأمني أضنة في عام 1998 لتشكيل "نقطة تحول" في المسار الرئيسي للعلاقات بين سوريا وتركيا نقطة.

بعد حل مشكلة طرد أوجلان من سوريا إلى كينيا، وتركيا هي سهلة لإلقاء القبض عليه بعد عملية مشتركة التركية الكينية، أخذت العلاقات التركية-السورية، ولا سيما منذ فبراير 1999، وهو الاتجاه التصاعدي الإيجابي. (صنيتان، 2012)

وتحولت العلاقة بين البلدين من ذروة التوتر إلى "نقطة التقاء" تدريجيا، ثم تسارعت، مما يؤدي إلى الدخول في "حوار استراتيجي" كانت النتائج تفكيك عدد من عقد الحرب الباردة بينهما، وكذلك عقد والحرب أزمت المياه والقضية الكردية، ومن ثم الدخول في الاتفاقيات الاقتصادية والإعلامية والثقافية والتعليمية والسياحية.

في يونيو 2000، زار الرئيس السابق أحمد نجدت دمشق للمشاركة في جنازة الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد.

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002 جاءت ابرز التغييرات في العلاقات التركية-السورية، وبلغت ذروتها في يناير كانون الثاني عام 2004 من قبل أول زيارة رسمية للرئيس السوري بشار الأسد إلى تركيا.

ثم توج التفاهم والاتفاق من التركية السورية إلغاء التقارب تأشيرات الدخول بين البلدين وتشكيل مجلس التعاون الاستراتيجي وتوقيع عدد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية. في ذلك العام، وكان التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، وبدأ الاتفاق على تطبيقها في عام 2007، وفي هذا السياق جاء اتفاق فتح الحدود بين البلدين.

في عام 2007، وأعقب الرئيس السوري بزيارة أخرى إلى أنقرة، وزيارة أخرى في سبتمبر 2009، في حين زار الرئيس التركي عبد الله غول دمشق في العام نفسه.

انتشار التفاهم بين البلدين إلى حد معين تركيا تلعب دور الوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل، التي وقعت في اسطنبول في عام 2008.

وأثار موقف وسائل الإعلام والسياسي الذي كان في قطاع غزة خلال الحرب الإسرائيلية على توقعات بأن تركيا تتجه إلى تغيير كبير في الرؤية السياسية والتعسف في المنطقة، وأن الخطوات الفعلية تنعكس في العلاقات متعددة الأبعاد مع إسرائيل. (الصعب، 2011)

ولكن هذه الوساطة توقفت في أعقاب تدهور العلاقات بين أنقرة وتل أبيب على خلفية الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة نهاية عام 2008، ثم على أسطول الحرية في عام 2010. وكان عام 2009 واحدة من المحطات الرئيسية في تاريخ العلاقات "إيجابية" بين أنقرة ودمشق، لأنه يخضع لإنشاء "مجلس التعاون الاستراتيجي"، في إجراء نفس العام مناورات عسكرية مشتركة البلدين "غير مسبوق" يعتبر مؤشرا على التطور المطرد للعلاقات والتعاون بينهما. (معوض، 2012) وظلت العلاقات بين الجانبين تتطور بشكل إيجابي على الحركة بدأت سوريا مارس 2011، عندما فر نحو 3000 السوريين عبر الحدود التركية هربا من العنف الذي قوبل به الانتفاضة. في يونيو من العام نفسه، وصفت اردوغان في تصريح لوكالة أنباء الأناضول السلطات السورية

بأنهم يتعاملون "بوحشية" مع المواطنين السوريين، وبعد ذلك أردوغان ووزير خارجيته أحمد داود أوغلو، أعلن تعليق العلاقات والاتفاقات الموقعة بين الجانبين.

في أبريل 2012، استدعت أنقرة الملحق العسكري السوري بعد أن فتحت القوات السورية النار على السوريين داخل الأراضي التركية، مما أسفر عن مقتل شخصين.

في 22 يونيو، أصيبت طائرة عسكرية تركية بالقرب من الحدود المشتركة بين البلدين، وزعم دمشق بأن الطائرة انتهكت المجال الجوي السوري، ولكن لم تؤكد القادة الاتراك عليه. في كلمته التي ألقاها في السادس والعشرين من يونيو، أعلن رئيس الوزراء التركي ان سوريا اسقطت الطائرة التركية، والتي لم تكن تحمل أسلحة، دون سابق إنذار وبقوة، مضيفا أن بلاده تحتفظ بحق الرد على الحادث

المبحث الثاني

واقع وتوجهات السياسة التركية نحو مصر

بعد فوز رجب طيب أردوغان الرئاسة التركية في عام 2003م، أدى ذلك إلى إحداث توتير العلاقة مع مصر، وزيادة التوتر بين في البلدين، لا بعد خطاب الرئيس التركي في الجمعية العامة للأمم المتحدة، شن هجوما عنيفا على النظام المصري، منتقدا الاستقبال للأمم المتحدة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

وقال اردوغان في كلمته أن "من اكتفوا ينظر مرة واحدة، والصمت، وليس لديها أي رد فعل عن قتل الأطفال والنساء والانقلاب بالسلاح والدبابات على أنظمة منتخبة من قبل الشعب، المشاركين صراحة وعلنا في هذه الجرائم الإنسانية"، معلنا رفضه لإعطاء الأمم المتحدة للديمقراطية وشرعية الدول انقلاب.(الجزيرة، 2015)

المشهود لهم كلمة أردوغان في دفع الأمم المتحدة وزارة الخارجية المصرية إلى إصدار بيان شديد اللهجة هاجم أردوغان على طلب من السيسي، التي قالت تابعنا كانوا يأملون في وادانة البالغين كلمة الرئيس التركي في الأمم المتحدة، والكلمة وشملت الأكاذيب أقل صفها بأنها تمثل تجاهلا وحملة على إرادة واقتراءات الشعب المصري العظيم. كما تتجسد في 30 يونيو عام 2013"، في إشارة إلى الانسحاب من تظاهرات حاشدة ضد حكم الرئيس مرسي معزولة، ويستخدم كذريعة لانقلاب عسكري.

واتهمت وزارة الخارجية، الرئيس التركي المصري "بإثارة الفوضى، لزرع الانقسامات في الشرق الأوسط، من خلال دعمها للجماعات والمنظمات الإرهابية، سواء الدعم السياسي أو التمويل،

من أجل إلحاق الضرر بمصالح شعوب المنطقة، من أجل تحقيق طموحاتهم الشخصية"، وفقا لنص بيانها.

في الوقت الذي نفى وزير الخارجية المصري، سامح شكري، إلغاء الاجتماع الذي كان مقررا مع نظيره التركي داود أوغلو، احتجاجا على تصريحات هذا الأخير وجود طلب لعقد اجتماع للمؤسسة.

ويعتقد محللون سياسيون ان التوتر سيبقى في السيطرة على العلاقات بين القاهرة وأنقرة في ظل حكم أردوغان، الذي أعلن رفضه لعزل الجيش المصري لرئاسة المنتمين لجماعة الإخوان مسلم، محمد مرسي.

رد الفعل التركي الراض لخارطة الطريق التي أعلنتها الجيش المصري في الثالث من يوليو تموز من العام الماضي، بعد الانقلاب ضد مرسي، هو معظم الوحدات الدولية والإقليمية خلال الفترة الماضية. مع مرور الوقت، والعلاقات المصرية-التركية تزداد سوءا. (صعب، 2011).

وبدأ التوتر في العلاقات بين البلدين مع انقلاب بقيادة السيسي، ولكن زادت وتيرة في أعقاب الفض الدموي لمؤيدي مرسي في 14 أغسطس / أغسطس 2013، في مناطق "رابعة العدوية" وكذلك " نهضة مصر"، والتي توفي جراء ذلك ما يقرب من ألفي من المحتجين.

ودعا أردوغان ، وكان آنذاك رئيس الوزراء التركي، إلى تقديم المسؤولين عنها إلى المحاكمة. ووصف الرئيس التركي الوقت، عبد الله جول، ما حدث بأنه "عار على الإسلام والعالم العربي". تبادل كل من أنقرة والقاهرة أيضا استدعاء سفرائها، وأعلنت وزارة الخارجية المصرية وكان من المقرر إلغاء المناورات البحرية على أن تجرى بين البلدين. (Danforth, 2015)

في 19 نوفمبر 2013 ، قررت مصر بطرد السفير التركي، وخفض مستوى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين من مستوى السفراء الى مستوى القائم على العمل، تلقت تركيا خطوة مماثلة. وكانت التصريحات المعادية ليست العامل الوحيد في العلاقات المتوترة، ولكن أن أعلن واستمرت على جزء من تركيا إلى المعارضين للنظام المصري، دعم واستضافة عدد كبير من قادة "التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب" وعلى رأسها جماعة الإخوان مسلم، واحدة من الأسباب الهامة للعلاقات المتوترة، واتهمت مصر تركيا بالسعي لزعة الاستقرار في المنطقة. (الجزيرة، 2015)

خلافًا لاستقبال تركيا لكثير من المعارضين الذين يرفضون الانقلاب، استضافت أيضا الكثير من المؤتمرات والمناسبات لمعارضين النظام المصري، والتي وضعت من رسائلهم فيه المعارضة لجميع دول العالم، ونشر الانتهاكات التي تقوم بها النظام ضد معارضيه. وهذا المؤتمر الأخير الذي أعلن عن إنشاء "المجلس الثوري المصري" تتألف من شخصيات مختلفة فكريا من المعارضين للنظام في مصر، ودعوة ممثلين عن المجلس خلال المؤتمر السنوي لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا. (الجزيرة، 2015)

المبحث الثالث

واقع وتوجهات السياسة التركية نحو ليبيا

قال رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان ان "التدخل العسكري من قبل حلف شمال الاطلسي في ليبيا أو أي بلد آخر سيؤدي إلى آثار عكسية تماما". على عكس الموقف التركي دعمت العديد من البلدان مثل بريطانيا وفرنسا فرض منطقة حظر الطيران على ليبيا في حين لا يزال يشوبه الغموض موقف الولايات المتحدة ، خاصة في ظل عدم وجود موقف واضح من القوى الكبرى (الصين وروسيا).

حرصت تركيا، في الأسابيع الأولى من عمر الثورة الليبية، على عدم إصدار أي موقف رسمي يحدّد خياراتها تجاه أحد الطرفين، فقد انتهجت في تعاطيها مع الأزمة الليبية مبدأ "التحيز". ورغم وجود رأي عام من جمهور حزب العدالة والتنمية يساند حركة 7 فبراير إلا أن ذلك لم يجعل حكومة حزب العدالة والتنمية تتوافق مع الحملة السّياسية والإعلامية ضدّ نظام القذافي خاصّة بعد المجازر التي تم ارتكابها بحقّ الشعب الليبي.

بعد احتلال العراق و بروز معضلة الأمن لتركيا على حدودها الجنوبية من هنا بدأت عدسة التركية الجيوستراتيجية التركيز على منطقة الشرق الأوسط باعتبارها دائرة فعالة في سياستها (متعددة الأبعاد) ، وكان قادرا على تحقيق قفزات نوعية على مستوى تطوير العلاقات بينها وبين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخاصة فيما يتعلق بمستوى التعاون التجاري والاقتصادي مع هذه الدول، حيث رحب بالدور التركي كما أنه كان متوافق عليه شعبيا لاعتبارات ثقافية.

تعكس النهج التركي للعلاقات مع ليبيا، ومستوى التجارة الثنائية وصلت في عام 2010

إلى 9.8 مليار دولار أعلنت ليبيا أنها ستقدم استثمارات بقيمة 100 مليار دولار للشركات التركية حتى عام 2013، وأعلن الاستثمارات في قطاع البناء بلغت 15 مليار ومنحت للشركات التركية في هذا المجال. منذ عام 2010، ودخلت حيز التنفيذ 160 مشروعا استثماريا في تركيا ليبيا (اللباد، 2010)

على المستوى السياسي، يمكن وصف العلاقات التركية مع القذافي بأنها تاريخية، فمن المهم مواقف العقيد القذافي إلى جانب تركيا خلال التدخل العسكري في قبرص في عام 1974، وتعزيز العلاقات الليبية التركية بشكل كبير في عهد حزب العدالة والتنمية، مع دعوة إلى مراكز ليبيا رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، أحد المشاركين الضيوف في القمة العربية في سرت عام 2010 عملت العقيد القذافي على الوجود الرمزي أردوغان الاستثمار لسياسة الإعلان ثلاثية الأبعاد (العربية والإفريقية والإسلامية).

وبناء على هذا، ونتيجة لفعالية التركية المتنامية في شمال إفريقيا على حساب الدول التقليدية مثل فرنسا وتفسير تركيا تسعى إلى التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي كفرصة لدول كبرى، وخاصة فرنسا، لاستعادة المجال التقليدي من النفوذ في شمال أفريقيا. مما يهدد مصالح الدور التركي والتركي في المنطقة، خصوصا بعد أن فرنسا يجب أن يكون ركيزة أساسية للمعارضة يحمل أي تقدم في جهود تركيا للانضمام الى الاتحاد الاوروبي. وتكمن أهمية هذا يمكن أن يكون من خلال تصريحات سابقة لوزير الخارجية التركي أحمد في أواخر العام الماضي عندما "نحن العثمانيين الجدد" وقال في إشارة إلى الدور التركي المتنامي في شمال أفريقيا على حساب الدول الكبرى .

حكومة العدالة والتنمية تدرك أن موقفها من التطورات في ليبيا سيؤدي الى رد فعل سلبي بين الناس بشكل كبير دعم ثورة 17 فبراير، وخاصة منذ تولي اردوغان مكانة متقدمة خلال الثورة المصرية وشخصيات في المجال الإعلامي يدعو لتحتي مبارك، على أساس حجم الدعم الشعبي للثورة 25 يناير في تركيا، على الرغم من حقيقة أن استعادة مصر لدورها الطبيعي في الدائرة العربية سيكون لها تأثير في الاختراق التركي والنفوذ في هذه المنطقة.

في النهاية ، فإن الموقف التركي العملي الناتج عن السياسة الخارجية التركية واقعية من شأنها أن أن الدول الغربية تسعى لتحقيق التوازن حساب الأرباح والخسائر في المصلحة الوطنية قبل إنتاج أي موقف التدخل في ليبيا لذلك، إذا كان قرار فرض الحظر الجوي على ليبيا وتركيا قد تطلب تفعيل "مبادرة اسطنبول" للتعاون بين الناتو ودول الخليج، ما يؤمن لضمان مشاركة عربية في أي تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا .وقد سبقت الإشارة إلى ذلك أكدت الدول العربية استعدادها للمشاركة دون الحاجة إلى العودة إلى اتفاق اسطنبول.

وكانت هذه العلاقات الليبية التركية المضطربة منذ عام 1972. وبعد أن فرضت

الولايات المتحدة حظرا على الأسلحة في تركيا خلال الغزو التركي لقبرص عام 1974، ويتم توفير دعم ليبيا التركية القوات المسلحة، من قطع الغيار للطائرات وتصل إلى وقود.

كل من الشركات التركية والمقاولين الأتراك تشكل أكبر المساهمين في إعادة إعمار ليبيا، التي تعتبر الآن دولة فاشلة .وقد اكتسب المقاولين التركية خبرة كبيرة في ليبيا والنمو، تنتسج آفاقهم . أصبحت تركيا ثاني أكبر دولة في مجال المقاولات في العالم بعد الصين في عام 2014، ومشاريع قيمتها 28 بليون دولار، والتي تقوم بها الشركات التركية في ليبيا ساهمت بشكل كبير في الاقتصاد التركي، لا سيما في قطاع البناء والتشييد.

لكن الأخطاء الدبلوماسية والسياسية والاستراتيجية التي يرتكبها الوزراء رجب طيب أردوغان والخارجية أحمد داود أوغلو خلال الإطاحة القذافي ومن ثم خلق مشاكل كبيرة لتركيا ومئات من شركات البناء التركية، مع تعريض الوصول إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في مخاطر السوق، وكان السوق تأمل تركيا في متناول بقوة. (ونيشك، 2010)

فقط نفس السيناريو كما في العلاقات التركية المصرية قد تدهورت بسبب حكومة التركية لدعم الرئيس المصري محمد مرسي والإخوان مسلم، وكرر في ليبيا. على الرغم من فشل ليبيا لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، والحرب الأهلية متواصلة، والتنافس بين القبائل المتناحرة والحكومات سوف تؤدي إلا إلى تعميق الأزمة.

يهيمن عليها الاسلاميون وعناصر دعم قانون المؤتمر الوطني والبرلمان الحكومة الانتقالية والبرلمان التي تشكلت بعد الانتخابات في طبرق يتألف معظمها من العلمانيين والجنرال المتقاعد خليفة حفتر، الذي أعلن الحرب على الإرهاب الإسلامي المتطرف.

تركيا لم تعترف بالبرلمان وحكومة طبرق، والتي اعترف بها مجلس الأمن للأمم المتحدة، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومصر، والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وقد فسرت وزارة الخارجية الليبية التعليقات عرض أردوغان "عدم قبول إمكانية اجتماع البرلمان الليبي في طبرق" وذلك للتدخل في الشؤون الداخلية ليبيا، وسحبت سفيرها من أنقرة.

عندما ردّ أردوغان على خسارة الانتخابات بشرائح أقرب إلى تركيا، أصبحت العلاقات مع ليبيا أكثر توترًا تبنى أردوغان، وبالتالي تركيا، وجهة النظر السياسية الخاصة بالإخوان المسلمين في منطقة مصراته، ولا شكّ في أنّ سياسته بدعم السياسيين الإسلاميين السدنة والإخوان كلفت تركيا غالياً في ليبيا. وعندما طلبت حكومة طبرق من المواطنين الأتراك في ليبيا أن يغادروا

البلاد بسبب سياسة أنقرة، بدأ ذلك كقطع للعلاقات الدبلوماسية، واضطرت تركيا لإقفال سفارتها في

ليبيا في شهر تموز/يوليو. (الجزيرة، 2015)

تخلص تقييمات رجال الأعمال والمقاولين الأتراك أصحاب الخبرة الذين تحدّثوا إلى المونيتور إلى أن قرار تركيا بدعم مجموعة مصراثة (الإخوان المسلمين) وبرلمان طرابلس - خلافاً للدول البارزة العربية والغربية والأمم المتحدة، التي اعترفت ببرلمان طبرق أدى إلى استياء شديد من تركيا والأتراك. ولكن تركيا لا تدخل البرلمان والحسابات الحكومية في طبرق. زيادة تأثير السياسي والعسكري لمصر في ليبيا، والجزائر، مصر والعمل ضد المتطرفين الإسلاميين. (مكاوي، 2013)

من جانبها، تركيا تراهن على الإخوان مسلم في مصر، كما فعلت، وذلك لتلعب لعبة خاسرة. ولكن في النهاية، كان بالمرصاد إلى حد ما أن تركيا كانت تسير في الطريق الخطأ، وكنا نحاول إقامة علاقات مع الأطراف، ولكن بعد فوات الأوان. تركيا تفقد ليبيا ومصر وتصبح أكثر أهمية في ليبيا الآن، لم يعد ذكر لتركيا. تم عرض هذه حرق ونهب الآلات ومواقع العمل، وأصول مئات من الشركات التركية، والمبلغ المتبقي بقيمة 5 مليارات دولار مستحقة لهذه الشركات، ولكن مع عدم وجود أي سلطة حكومية سياسية أو عملها، لا تدفع المبالغ وقد أجبرنا على ترحيل الآلاف من العاملين لدينا. (الجزيرة، 2015)

الحكومة المصرية، في إطار صراع خطير ضد جماعة الإخوان المسلمين، لتوسيع

جهودها لمنع تمكين الإسلاميين وتركيا تجريده من موقفها في ليبيا .

(1) المونيتور : موقع إخباري حول الشرق الأوسط ينشر باللغات العربية والإنجليزية والفارسية والعبرية ويقع مقره في الولايات المتحدة. يكتب فيه سلطان سعود القاسمي ويول سالم،

المبحث الرابع

واقع وتوجهات السياسة التركية نحو التونسية

وكان هذا التقارب بين البلدين ليس في مهدها ولكن يتيم من مخاض الربيع العربي، بل هو التقارب بدأ تأسست في التشكل منذ عام 2002 مع صعود حزب "العدالة والتنمية" إلى سدة الحكم التركي واعتماد نمط جديد من السياسيين "افتتاح الاستراتيجي" إلى البلدان المجاورة، كما أشار مهندس السياسة الخارجية التركية، أحمد داود أوغلو في كتابه (العمق الاستراتيجي .. موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية) إلى أهمية افتتاح تركيا لتصل إلى الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط والتوغل في الفضاء الإفريقي، مما يجعل من الجمهورية التونسية من تاريخ تبادل الاستراتيجي الأهم لتركيا المحاور خصوصا مع التقارب الثقافي والسوسيولوجي (الاجتماعي) للشعبين.

مشروع "مطار النفيضة الدولي" شمال تونس، و "مصنع قرطاج للأسمنت" (أكبر في شمال أفريقيا) من أهم المشاريع التركية الانفتاح الاستثمار في تونس قبل الثورة، على الرغم من وأهمية هذه الاستثمارات، ولكنها ظلت مجمدة تقريبا بين حكومي البلدين في ضوء طبيعة أصبح النظام الدكتاتوري زين العابدين بن علي وعدم الرغبة التركية للتعاون بشكل كامل مع نظام نموذجا للقمع والفساد في المنطقة. (ملاوي، 2013)

أردوغان هنئ تونس لرياح التغيير الثورية التي اجتاحت تونس بدءا من عام 2011 كان أردوغان من قادة العالم الأول الذي هنئ التونسيين وبين دعم بلاده الكامل لهذه التجربة الفريدة في 'التغيير الديمقراطي السلمي"، من أجل دعم تحرير الشعوب العربية من براثن الديكتاتورية، من أجل

تسهيل عملية بناء العلاقات التركية التونسية الجديدة وفقا لرؤية تقوم على عمق الجذور الثقافية بين الشعبين من جهة وأهمية الأبعاد الاستراتيجية أي كتلة سياسية واقتصادية التونسية التركية من ناحية أخرى. (Recep , 2011)

الدور التركي يرى في أن الثورة التونسية لم تخلص الشعب التونسي من هيمنة النظام الديكتاتوري، ولكن فتحت له آفاقا جديدة في ملف العلاقات الدولية لهذا البلد النامي، " منذ الثورة في تحرير الناس من الدولي رؤية واحدة ساهمت تستند إلى علاقة من طرف واحد مع أوروبا وأنه "وفقا لما يمليه للفرانكفونية بحتة"، تم إرسالها إلى النظام الفرنسي، قبل يوم واحد من هروب بن علي، النظام التونسي إلى السفينة بكثافة قنابل الغاز والهرافات ل قمع الثورة في مهدها. (ملاوي، 2013) وظهر اليوم أمام فرصة التونسية لرسم خريطة جديدة للعلاقات الدولية متعددة الاتجاهات على أساس مبدأ "التوازن والمعاملة بالمثل". وعلى هذا النحو يبدو أن التجربة التركية بين معظم التجارب وحي التونسيين بطرق معينة لتحقيق تطلعات درجة عالية ثلاثة عاجلة وذات أهمية: نجاح التجربة الثورية السلمية وتأمين مسار التحول الديمقراطي والخروج من تفاقم الأزمة الاقتصادية الهزة ما بعد الثورة. لقد تطورت إلى ما بعد المتبادلة بين الثورة بزيارتين رسميتين وقد حل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان للمرة الأولى منذ وصوله إلى السلطة قبل عشر سنوات، ضيفا على التونسيين في سبتمبر / سبتمبر 2011 في عهد الحكومة الانتقالية برئاسة الباجي السبسي وزيارة رئيس الدولة عبد الله غول في آذار / مارس من العام الماضي، والخطاب التاريخي تحت قبة المجلس الوطني التأسيسي، الذي بدأ من خلال التأكيد على عمق التاريخي والمشارك للشعبين (تيلجي، 2013) وكان رئيس الوزراء السابق حمادي الجبالي الزيارتين اللتين قام بهما إلى تركيا من أجل رغبة تتويجا

للتعاون المشترك بين البلدين لمشاريع وخطط العمل المشترك، لا يزال إعداد ظل حكومة علي، الذي زار أنقرة واسع النطاق منذ أقل من الاسبوع، يرافقه وفد وزاري كامل.

على الصعيد ذاته سجلت الرحلات الرسمية بين البلدين، تطورا كبيرا في مناسبات الأمن المتعاقبة، منذ قيام الثورة، وكبار المسؤولين وعدد من القيادات السياسية عمل مثل زعيم حزب النهضة راشد الغنوشي.

ويعتقد العديد من المراقبين أن أسس الانفتاح التركي التونسي بفضل "التقارب" للمنظمة الإسلامية بين تجربتي حزب العدالة والتنمية، وحزب وحزب العدالة والتنمية الذي لا ينفى قياديوه الأثر الفرّاج وجهرا استفادتهم الكبيرة من "الأفكار الإسلامية المعتدلة" للغنوشي زعيم حركة النهضة ومن "مقارباته في عدم التّضاد بين الإسلام والديمقراطية والتعددية (تيلجي، 2013)

على الرغم من هذا التقارب الفكري، كانت تصريحات الطرفين حول "استنساخ التجربة التركية في تونس حذرة بحكم سياقات مختلفة والمتغيرات بين التجريبتين.

المبحث الخامس

واقع وتوجهات السياسة التركية نحو اليمن

العلاقات اليمنية التركية علاقات وطيدة منذ زمن طويل، وازدادت تألقاً نتيجة للكثير من المصالح المشتركة ما بين البلدين ، وقد كانت تركيا ولا تزال تعارض أي مساس بمقدار اليمن، كذلك فإنها تدعم الحركات التحررية من أجل صالح الشعب اليمني، كما أن الموقع التركي وقف موقفاً جريئاً فيما يخص الاعتداء على أراضيه ، فبين بأن أي اعتداء على الأراضي اليمنية، يعد مساس بتركيا. (الجزيرة، 2015)

هذا وتراجع بروز الدور التركي في الحالة اليمنية، حيث تجنبت التدخل المباشر، واكتفت بمناشآت عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي، وعبرت عن دعمها المبادرة الخليجية لانتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية. وأخيراً، تبنت تركيا مدخلا مزدوجا في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا، يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة، والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم ولمطالبهم من جهة أخرى، مع تنشيط دور المجتمع المدني التركي في استضافة أنشطتهم علي الأراضي التركية أعلى النموذج

الخاتمة

(النتائج والتوصيات)

الخاتمة

(النتائج والتوصيات)

يلاحظ من خلال الدراسة بأن تركيا تحاول أن تقوم بالكثير من الأدوار لأجل حماية أمنها القومي، إذ يُلاحظ بأن الوجود التركي نشط في الشرق الأوسط كما أنه تُعدّ الأدوار والأبعاد التركية في الشرق الأوسط واجه لأجل مواجهة التحديات، خاصة في ظل الربيع العربي، بحيث استمرارية الدور التركي وتميمته في المستقبل معتمد بشكل أساسي على السياسات اللازمة للمعالجة، خاصة مع صعوبة الحفاظ على الصيغ التوافقية التي تقدمها حكومة العدالة والتنمية بين سعيها لتحقيق المصالح الوطنية من جهة، ودورها الأساسي على أساس أنها حليف للولايات المتحدة وكذلك الغرب من ناحية أخرى، وتعزيز دورها كعنصر فاعل إقليمي يسعى لتحقيق الاستقرار ومصالح المنطقة ككل من طرف ثالث، مع تأكيد على التكاملية مع هذه الأدوار .

تركيا بحكم القرب الجغرافي لها دور أساسي ومحوري فيما يخص سوريا، كذلك فإن لها دور فعّال مهول الربيع العربي بالمدجّمل، لهذا تقوم السياسة التركية على التأييد الشعبي وتحسين مستويات الديمقراطية في هذه الدول.

هذا واتجهت السياسة الخارجية التركية لتعزيز دور القوى العاملة في توجهاتها نحو دول الثورات العربية وذلك من خلال استخدامها للبعد الإسلامي. كما وحاولت منافسة

القوى الإقليمية والدولية لحماية مصالحها وقد نجحت في توجهاتها حتى نهاية 2013م، بينما تراجعت بعد ذلك لبروز مفهوم القوة الذكية (Smart power)، التي لم تستطع تركيا اتقان استخدامها بعد في مواجهة الولايات المتحدة التي تبنت هذا التيار

النتائج:

سيتم تلخيص نتائج الدراسة من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة، وهي على النحو

الآتي:

- كان الموقف التركي ولا يزال موقفاً يتماها مع الشعوب العربية، إذ أنه يُنطلق من منطلق إسلامي في ذلك، وهذا الموقف منطلق بطبيعة الحال من موقف حزب العدالة والتنمية، إذ حاولت تركيا بكثير من الجهود لأجل مساندة الشعوب العربية، من خلال دعمها وتشجيعها، كما سخرت الكثير من السياسات والاستراتيجيات لذلك، إذ نرى أن الموقف التركي يتماشى مع شعوب الربيع العربي. إلا أنه يلاحظ بأن الدور التركي كان يمر في لحظات تشكيك وارتباك حيال الثورات العربية وخاصة في ليبيا، إذ أنه لم يتم أخذ موقف حازم وخصوصاً في الثورة الليبية عندما خرجوا أي تدخل ضد نظام القذافي، إلا أنهم اضطروا للإنصياع إلى الموقف الأمريكي وكذلك موقف الدول الأوروبية.

- كما تبين من خلال الدراسة بأن السياسة الخارجية التركية تقوم على أساس حماية أمنها القومي بالدرجة الأولى، وهذا لا يمنع من أن تقوم بكل ما يلزم لأجل تحقيق

أهداف ومصالح دول أخرى، ما دام الأمر لا يهدد أمنها القومي، كما لا يخفى بأن السياسة التركية تقوم ببناء علاقاتها بناء على مصالحها القومية، كما أن الدور التركي يستند بشكل أساسي على نظرية العمق الاستراتيجي"، إذ ترى تركيا بأن موقعها الاستراتيجي يؤهلها لكي تقوم بتحركات إيجابية، وذلك لأجل المحافظة على الأمن وكذلك تحقيق مصالحها.

- كما يرى الكثير من الشعوب العربية بأن السياسات التركية تساندهم في الكثير من الأحيان، إلا أنها تبتعد عن ذلك لأنها تتوافق مع السياسات الدول الغربية وكذلك تتوافق مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن السياسات التركية كانت داعمة للمسار الديمقراطي للشعوب، وكذلك مساندة لتحقيق العدالة والإنصاف لمجتمعات الثورات العربية.

- كما يوعد الهدف الأساسي لسياسات التركية في دول الثورات العربية، هو المحافظة على أمنها القومي، وكذلك ضمان الاستقرار السياسي وكذا الاقتصادي، كما أن لتركيا أهداف خارجية تتمثل في قدرتها على القيام بدور أساسي ومحوري إقليمي فيما يخص دول الثورات العربية، لكي تكون لاعبة أساسية في السياسات الدولية والإقليمية والعالمية.

توصيات الدراسة:

يمكن للباحث وضع مجموعة من التوصيات يمكن إيجازها على النحو الآتي:

1. ضرورة استفادة دول الثورات العربية بالتجربة الديمقراطية التركية، إذ أنها قامت بقطع أشواط كبيرة فيما يخص الديمقراطية، إذ أن دول الربيع العربي بحاجة إلى تنمية الديمقراطية، والابتعاد عن الدكتاتورية.
2. ضرورة قيام الدولة التركية بمد يد العون لدول الثورات العربية فيما يخص التنسيق والمتابعة لتجذير أسس السلام والأمن.
3. تطوير وتحسين العلاقات دول الثورات العربية مع تركيا، وذلك من الناحية التجارية أو الاقتصادية أو التنموية أو السياسية والسياحية كذلك.
4. ضرورة بناء علاقات تركية مع دول الثورات العربية على أسس متينة مبنية على التعاون بعيداً عن المصلحة.
5. إيجابية المواقف الأخيرة فيما يخص تركيا ودول الثورات العربية، لذا يجب وضع أسس واستراتيجيات مشتركة ما بين الطرفين لأجل تجذير العلاقة وتنميتها، كذلك الاستفادة المثلّية من الدور التركي في مساعدة دول الثورات العربية.
6. زيادة الأبحاث المتعلقة بموضوع الدراسة، إذ تبين بأنّ هنا قلة في هذه الأبحاث.
7. تعميم نتائج الدراسة .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أوغلو، أحمد (2010)، **العمق الاستراتيجي - موقع تكريا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات، بيروت، الطبعة الأولى.

أوكتم، كرم، 2012، **تكريا الأمة الغاضبة**، ترجمة مجدي الجمال: القاهرة: سطور الجديدة، الطبعة الأولى.

أونيس، ضياء (2012)، **تركيا والربيع العربي: معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية**، مجلة رؤية تركية، ترجمة هاجر أبو زيد، المجلد 1، العدد 2012/3

بدران، فاروق ، (2011)، **موجز التجربة التركية المعاصرة**، الطبعة الأولى، 40.

بن صنيان، محمد (2012) "مستقبل الأنظمة الخليجية والمتغيرات الإقليمية والدولية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 395 ، يناير 2012.

تشاندار، غان (2013م) بعنوان " السياسة التركية" صفر المشاكل مع الجوار" و " لا جوار من دول مشاكل، كتاب مترجم .

تيلجي، و يشيلطاش، مراد إسماعيل (2013)، **السياسة الخارجية التركية في ظل**

التحولات الإقليمية، (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، 16 يناير 2013)

جليلي، جليل، الحركة الكردية ، ص 190، بيروت، دار الرازي، بيروت، 1975م.

خليل، محمد عبدالقادر (2012) حسابات أنقرة: التدايعات الاقتصادية لسياسة تركيا

تجاه دول الربيع العربي، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية

خورشيد دلي، (2012) التصعيد التركي ضد سورية إلى أين؟ 1 يوليو 2012،

<http://www.wahdaislamyia.org/issues/128/korshiddalli.htm>

الداقوقي، ابراهيم، أكراد تركيا، دار المدى للنشر والتوزيع، 2001.

زعل، مجدي ، الحوار العربي التركي حول قضايا الإسلام في آسيا الوسطى، مكتبة

جزيرة الورد، القاهرة، 2010م.

السعدي، رواء جاسم لطيف (2010)، الإسلام السياسي : حزب العدالة والتنمية في تركيا

ودوره في التغيير السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان،

الأردن.

السعدي، رواء جاسم لطيف، (2009)، بعنوان "سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة

والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية/العربية، بحث منشور الجامعة الأردنية.

السعيد، رؤى (2010)، الإسلام السياسي: حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في

التغيير السياسي، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

الشنيطي، عمر ، (2013)، "عن العلاقات المصرية التركية"، جريدة الشروق المصرية،

7 ديسمبر 2013

صابان، سهيل، (2010) ، تطور الأوضاع الثقافية في تركيا، ط1، المعهد العالمي

للفكر الإسلامي.

صعب، فارس (2011) "التحولات العربية في عالم متغير ومثلث القوة في الشرق

الأوسط"، مجلة المستقبل العربي، العدد 389، يوليو 2011

الطحان، مصطفى، (2010) تركيا التي عرفت، ط1، القاهرة: الصحوة للنشر والتوزيع.

عبد الرحمن قاسم، (2005)، كردستان إيران، دار الشموس للدراسات والنشر والتوزيع،

تحقيق : غزال بشير اوغلو.

عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، ص196، الدار القومية، القاهرة، د. ت.

عبدالقادر، محمد (2013) تركيا في شرق أوسط جديد، القاهرة: مركز محيط للدراسات

العزاوي، قيس جواد. (2003). الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، بيروت: الدار

العربية للعلوم .

العلاف، إبراهيم خليل، خارطة الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، 2006 .

عيسى، محمد ، القضية الكردية في تركيا، 2002، القاهرة: مكتبة مدبولي.

القدرة، محمد خليل يوسف (2013)، تطور العلاقات السياسية التركية-السورية في ضوء

المتغيرات الإقليمية والدولية : 2007-2012م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة

الأزهر، غزة.

اللباد ، مصطفى (2010) الأبعاد الجيوبولتيكية للحوار العربي التركي الإيراني ، على

الموقع الإلكتروني الآتي:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/1760/%D9%8>

5%D9%86-

اللباد، مصطفى (2009) "فهم تركيا: منظور مصري، تحليل نظرات داخلية تركية"،

مجلد 11 ، القاهرة: مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية.

مجيد، إياد عبدالكريم (2013)، "الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا)

انموذجاً"، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، 2013، ص ص 186-187

محمد عبد القادر خليل، "مصر وتركيا.. من التحالف إلى المواجهة"، مركز الأهرام

لدراسات السياسية والاستراتيجية، 11 سبتمبر 2013، متاح علي:

معوض، علي جلال (2009) العثمانية الجديدة .. الدور الإقليمي التركي في الشرق

الأوسط، سلسلة قضايا (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية.

معوض، علي جلال (2011)، الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات

العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد 185 ص ص 18-62

ملكاوي، عصام فاعور ملكاوي (2013)، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة"، بحث

مقدم إلي الملتقى العلمي "الرؤى المستقبلية العربية والشركات

الدولية"، (الخرطوم، الرابطة العربية للدراسات المستقبلية لاتحاد مجالس البحث

العلمي العربي في السودان

نوفل، ميشال، (2010)، تركيا في العالم العربي: الإطار المفهومي لإعادة توجيه

السياسة التركية ، ط1، بيروت: الدار العربية للنشر .

هشام، محمد (2014)، "العرب والنظام الإقليمي المرجو"، جريدة الحياة اللندنية، 9 أغسطس

2014

الوحش، كفاح (2012)، الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط 1990-2010م، رسالة

ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

ونيشيك، مليحة ألت (2012) "تركيا بعيون عربية"، القاهرة، مصر: مركز الشرق للدراسات

الإقليمية والإستراتيجية، 2010

كوش، عمر (2012)، في مفهوم الثورات العربية ، مجلة المستقبل، ع(4293) ،

ص19-35

المراجع الأجنبية:

Danforth, Nick , (2015) Exhuming Turkey's Past Ottoman Revivalism, Then and Now, **Foreign affairs magazine**

Recep Tayyip (2011) ،**The Prime Minister of the Republic of Turkey on Libya** ،3 May 2011 ،Republic of Turkey-Minstry of Foreign Affairs Website (TMOFA)